محضر الجلسة رقم 572

التاريخ: الثلاثاء 16 ذو القعدة 1428 (27 نونبر2007).

الرئاسة: المستشار السيد لحسن بيجديكن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وخمس دقائق، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة السابعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفوية.

المستشار السيد لحسن بيجديكن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدة المستشارة والسادة المستشارون المحترمون،

عملا بأحكام الفصل 56 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

قبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة للسيد الأمين.

المستشار السيد أحمد حاجي أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس.

سيدي الوزير،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

المراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين للإعلان عنها:

توصلت رئاسة مجلس المستشارين برسالة من الأمين العام للمجلس الدستوري، يخبر فيها المجلس بتقديم السيد محمد كوسكوس للطعن ضد السيد محمد قلوبي، المعلن عن فوزه في العملية الانتخابية التشريعية الجزئية، لأعضاء مجلس المستشارين، المجراة يوم 8 نونبر 2007 بجهة تازة – تاونات– الحسيمة، هيئة ممثلي الغرف الفلاحية.

كذلك توصلت رئاسة المجلس برسالة من المستشار السيد إدريس الحسني يعلن فيها عدوله عن استقالته وتشبثه بانتمائه للفريق الحركي.

كذلك، السيد الرئيس، توصلنا بإستدراك حول جدول أعمال مجلس المستشارين، لجلسة الأسئلة الشفوية ليوم الثلاثاء 16 ذو القعدة 1428 الموافق 27 نونبر 2007 دورة أكتوبر 2007، يعوض السؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول الأوضاع المزرية لمستشفياتنا وأقسام المستعجلات، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي، بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول تشغيل حاملي الشواهد العليا، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه لحسن، أحمد الشافعي.

كذلك توصلت رئاسة المجلس بالأسئلة الشفوية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين ابتداء من 20 نونبر 2007 إلى غاية يوم الثلاثاء 27 منه:

- عدد الأسئلة الشفهية: 101 سؤالا؛
- عدد الأسئلة الكتابية: 7 أسئلة؛
- عدد الأسئلة التي تم تحويلها: 12 سؤالا؛
- عدد الأسئلة التي تم سحبها: 13 سؤالا.

وشكرا، السيد الرئيس لكم الكلمة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الأمين.

طلبات الإحاطة الواردة على رئاسة المجلس:

ورد طلب الإحاطة من طرف فريق الإتحاد الدستوري، ورد طلب الإحاطة من الفريق الحركي، ورد طلب الإحاطة من الفريق الاستقلالي، الكلمة للأخ...

المستشار السيد عبد المالك افرياط:

شكرا السيد الرئيس.

للأسف سأضطر إلى طرح هاد نقطة نظام وهي فعلا نظام، ويتعلق الأمر بحدث تقريبا نأسف له، هو أنه إبان جلسة الأسئلة الشفوية للأسبوع المنفرط دخل إلى القاعة أحد الزوار، وجلس بالمقاعد المخصصة للسادة المستشارين، ولم يكفيه ذلك بل أنه منذ ساعة وهو

نائم داخل القاعة، والرئاسة لم تنتبه إلى ذلك، لذلك فإن من مهام الرئاسة ضبط النظام داخل القاعة، وأيضا الانضباط حتى ولو تعلق الأمر بأحد المستشارين فيجب تنبيهه، لأننا هنا من أجل مناقشة وطرح قضايا الأمة، وليس للنوم، واللي بغا ينعس يمشي ينعس في داره وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الأستاذ أفرياط، غادي نرد البال باش ما ينعس حتى واحد، إذا الكلمة لرئيس فريق الإتحاد الدستوري.

المستشار السيد إدريس الراضي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

الزميلات والزملاء الأعزاء المحترمون،

السيد الرئيس، في دورة أبريل الماضية، نبهنا الحكومة من خلال إحاطة المجلس إلى ما جرى بموسم الولي الصالح سيدي علي بنحمدوش بضواحي مكناس، من طقوس غريبة عن ثقافتنا ومجتمعنا ومخالفة لديننا الحنيف، وهي زواج الشواذ آنذاك، وقد نشر مقال بجريدة "المساء" رد فيه بعض المسؤولين على هذه الأخبار بالنفي القاطع، وعدم وجود أي سلوك غريب أو ما يمس بمقدساتنا الدينية، كما أن وزارة الداخلية أصدرت بلاغا إلى الرأي العام على صفحات الجرائد للتكذيب، والقول بأن شيئا لم يقع وكأن الضجة الصحفية، وما رآه شهود عيان مجرد إدعاءات وخيالات.

السيد الرئيس، خلال الأسبوع الماضي نشرت جريدة وطنية مستقلة، وهي جريدة "المساء"، خبر بالبند الغليظ مفاده أن شاذان تزوجا بالقصر الكبير، وانطلقت على حينه حركة كبيرة من الاحتجاجات والاستنكارات داخل كل أوساط المجتمع المغربي، ونحن إذ نستنكر صمت الحكومة وحياد السلطات المختصة، السيد الرئيس، ننبه الحكومة أن هذا الصمت دفع بالأئمة في المساجد، مثل مسجد بدر بالرباط إلى استنكار هذه الفاحشة في خطبة الجمعة، التساؤل المطروح:

لماذا بقيت الحكومة متكتمة ومكتوفة الأيدي أمام الظواهر الشاذة؟ حتى تتفجر الفضائح ويتوتر الوضع إلى ما لا تحمد عقباه، فصحيح أننا مجتمع متسامح ويتقبل الآخر، وينفتح على كل الثقافات، ولكننا مجتمع له دينه وتقاليده وأعرافه التي إذا افتقدناها افتقدنا معها أنفسنا.

وكما ننبه الحكومة بتحملها المسؤولية الكاملة لحماية المجتمع من ظواهر الشذوذ، وحماية الأعراف والتقاليد المغربية والدفاع عن الأخلاق والعقيدة، وردع السلوكات غير الإنسانية والمنافية للأخلاق التي تخرق حتى قوانين الطبيعة.

أقول للإخوان المستشارين الأعزاء، إن الفاحشة اصطلاحا، تعني الأمر غير المتعارف عليه داخل المجتمع، فإذا تبنى المجتمع الفاحشة، وتداولها وقبل بتفشيها، أصبحت بالنسبة للأجيال القادمة أمرا مألوفا، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد رئيس الفريق الحركي.

المستشار السيد سفيان القرطاوي:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات المحترمات،

يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني، بقضية طارئة تهم مكتب استغلال الموانئ بالدار البيضاء، الذي يعرف تعثرا في إجراءات تفريغ الحاويات، مما يتسبب في تراكمها، وخاصة أن ميناء الدار البيضاء يبقى من أهم الموانئ المغربية وأنشطها، زيادة على عملية التعشير التي تعرف بطأ وتماطلا، وذلك بسبب النقص الحاصل في عدد التقنيين العاملين بهذا الميناء، والذي تم تنقيل الكثير منهم إلى ميناء طنجة المتوسطي، مما نتج عنه خصاص واضح في الموارد البشرية، الشيء الذي انعكس سلبا على الحركة التجارية داخل الميناء، وبالتالي على كل الفاعلين الاقتصاديين المرتبطة أعمالهم حتما بالسير العادي والفعال لهذا الميناء، الشيء الذي ينعكس سلبا على فرص الاستثمار ببلادنا. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، زيد أسي المستشار.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

طبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر بقضية طارئة تتعلق بما نشر في جريدة "المساء" اليوم السبت 24 نونبر 2007 عدد 368 بعنوان (شوف تشوف) والذي خصصه صاحب الموضوع للشذوذ الجنسي ومدى تغلغله وسط المجتمع المغربي.

سيدي الرئيس، ولعل ما أثار اشمئزاز الجميع هو الاقحام الذي وجهه صاحب المقال للصناع التقليديين والحرفيين بممارسة الشذوذ الجنسي، وها هو المقال السيد الرئيس، نوريه لكم وللسادة المستشارين المحترمين.

السيد الرئيس، إن هذا النوع من الكتابات الصحفية المغرضة، يعتبر مسا بكرامة وشرف طبقة اجتماعية متميزة بنشاطها المهني الدءوب، وبإنتاجاتها الوفيرة وتاريخها البطولي المجيد، إبان فترة الاستعمار ودورها البارز في الحفاظ على الهوية الحضارية والترابية والفكرية والمهنية للأمة المغربية.

السيد الرئيس، طبقة معروفة بوطنيتها الصادقة وبتشبثها بديننا الإسلامي الحنيف، وولائها ووفائها للعرش العلوي المجيد، هذه الطبقة تعرضت لإهانة فضيعة ونعوت قاسية وأوصاف بذيئة، تنال من شرف وسمعة وقيمة الصانع التقليدي عبر الجريدة المذكورة، وصورته بإنسان بدائي غرائزي وككائن اجتماعي عديم الذمة والمروءة، بل ولا يحمل أية رسالة تربوية تكوينية نبيلة.

السيد الرئيس، لذا فإننا في الفريق الحركي الشعبي بمجلس المستشارين، إذ ندين وبشدة مثل هذه المقالات التي تبث البلبلة وسط المجتمع المغربي، بتصويرها أبشع الصور بشريحة مهمة من المجتمع المغربي ونعني بها طبقة الصناع التقليديين والحرفيين.

السيد الرئيس، فإننا بالمقابل نطلب من الحكومة اتخاذ جميع التدابير الضرورية من أجل الحد من هذه الممارسات التي لا يمكن أن نطلق عليها أبدا صفة الممارسة الصحفية وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة لرئيس الفريق الاستقلالي.

المستشارة السيدة خديجة زومي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

الأخت المستشارة،

الإخوة المستشارون،

طبقا للقانون الداخلي لمجلس المستشارين، أحيط المجلس الموقر والحكومة ومن خلالهما الرأي العام، أن هناك مشكلة بنيوية في العطالة في المغرب، ولاسيما حاملي الشهادات العليا، إذ أن الوزارة الوصية ولسنوات كثيرة لم تضع أي إستراتيجية لما يدرس من مواد وتخصصات داخل المغرب أو خارجه، بل لم تضع أي برنامج يربط سوق الشغل بالكليات والجامعات والمدارس العليا، بل الأنكى من ذلك، السيد الرئيس، أنها لم تفكر يوما ما في الطلبة الذين يتوجهون إلى الخارج لاستكمال دراستهم، لا على مستوى التخصصات ولا على مستوى الاحتياجات، بل أكثر من ذلك أنها تضع قوانين في غياب أو تغييب تام للوضعية الحقيقية التي سوف تطبق عليها هذه القوانين.

والمثال الواضح الصارخ لما أقوله كتصدير والجلي، وهو ما يحدث حاليا للصيادلة المعطلين أو الذين أريد لهم أن يكونوا معطلين، بعد أن قضوا ست سنوات في الخارج يدرسون ويخضعون لقانون لم يبلغوا به ولم يتعرفوا عليه.

حيث عدل وتمم الظهير الشريف 1-59-367 الصادر في 1379 الموافق ل19 فبراير 1960 بالقانون رقم 34.99 والذي أحيل على مجلس المستشارين، بتاريخ 99/11/30 والذي صادق عليه بتاريخ 99/12/27 وأحيل على مجلس النواب، بتاريخ 99/12/28 وصودق عليه بتاريخ 2002/08/01، ثم أحيل مرة ثانية على مجلس المستشارين في قراءة ثانية، وصادق عليه بتاريخ 2002/09/02 لينشر في الأخير بالجريدة الرسمية عدد 5054 بتاريخ 2002/11/07

ومن هنا يبدأ إعلان المنطق السيد الرئيس، فإن القوانين يبدأ تطبيقها بعد المصادقة عليها ونشرها في الجريدة الرسمية، هذا ما أحدث ضجة آنذاك فجاءت المادة الثانية من 34.99، الفصل الأول مكرر لتقول بصفة انتقالية وإلى غاية متم 2005 لا تطبق أحكام الفقرة الأولى إلخ.

وهنا كان الخطأ، السيد الرئيس، إذ كان يجب أن تحتسب ست سنوات أي سنوات التكوين على فوج 2002، فيجب أن يطبق هذا القانون على الفوج الذي سيتخرج ما بعد سنة 2008. لأن إعمال القانون لا يكون بالتاريخ الذي كان فيه القانون مشروعا ليس إلا.

وهنا تتناسل الأسئلة، وهي في اعتقادنا كلها أسئلة منطقية ومعقولة، إذ ما معنى أن يسكت عن تطبيق القانون من سنة 1999 إلى 2002؟ والذين سكتوا يعرفون الإجابة أحسن منا، وإذا قيل إنه كان فقط مشروع قانون، فلماذا لا تضاف عليه ست سنوات بعد صدوره في الجريدة الرسمية؟

صحيح من حق الدولة أن تطالب بالمعادلة للشواهد المحصل عليها في الخارج لتحصن المواطنين، صحيح، ولكن كم عدد الصيادلة في

المغرب؟ 7500، كم الخريجون أو خريجو مدارس روسيا؟ 4500 بمعنى 58 صيدلي كلها من روسيا.

إذن كيف كانت صحة المواطن آنذاك؟ ولنفرض أن ذلك قد حصل، فإن والأنكى من ذلك أننا أصبحنا الآن نعطي المعادلة لشواهد آتية من رومانيا ومن بولونيا لماذا؟ لأنها دخلت للإتحاد الأوروبي، متى دخلت للإتحاد الأوروبي؟ بالأمس القريب 2005، وإذا كان ذلك صحيحا فيجب أن نقبل بمعادلة في 2011 إلى الآن.

إذن السيد الرئيس، ولنفرض أن هذا قد حصل فإن الاعتبار يجب أن يصبح سائدا في متم 2011، ثم كذلك إن الفوج المكون من 280 الذي تخرج في 2006، كل الشواهد ديالو لوزارة الخارجية وأرسل إلى القنصليات وحصل على التأكيد، ولكن هناك بعض الدبلومات التي لم تحصل على التأكيد، أنا أتساءل أقول الذين لم يحصلوا على التأكيد يجب أن يقدموا للمحاكمة، لا أن يلوثوا جميع الشواهد المحصل عليها من روسيا.

لذا نطالب في الفريق الاستقلالي، بعقد اجتماع اللجنة... لجنة التعليم، لتدارس هذا المشكل، نطالب بتسوية وضعية الصيادلة أفواج 2006 و2007 وكذلك 2008، بوضع إطار واضح وأرضية مؤطرة لفوج 2009، في ماذا سيمتحنون؟ واش في فارما كولوجي (pharmacologie)؟ واش في الفيزياء العضوية؟ أولا فاش؟

ماشي غير نجيوا ونقول لهم غادين تديروا امتحان، نحددوا من اليوم الامتحان، باش ماشي في 2009 عاود نديروا الاعتصامات، راه ما بقاش هاد البرلمان ديال البرلمانيين، ولى غير ديال الاحتجاجات، وهذا شيء يجب أن نتجنبه، ثم كذلك لابد أن يحصل خريجو أو فوج 2006 و2007 على رخصة مزاولة المهنة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد المستشار، لأن الفريق الاستقلالي والحركي داروا إحاطتين، آخر جلسة لأن ما عندناش الأسئلة الشفهية كثيرة لأن تغيبوا الوزراء، واسمحنا لآخر مرة الفريقين يحطوا إحاطتين، وفي المستقبل إحاطة لكل فريق.

وشكرا.

المستشار السيد إدريس مرون:

لأنه عندو سؤال واحد، لأن الحكومة غائبة، فحنا كنا مضطرين في العوض ما نجيوا لهنا وندیرو إحاطة عاود ثاني على أنه الحكومة ماكيناش مع من نشتغلو عملنا جوج إحاطات...

السيد رئيس الجلسة:

لإخبار السادة المستشارين، أن ندوة الرؤساء غادي تجتمع يوم الإثنين لمعالجة هذا المشكلة ديال الإحاطات، أعطي الكلمة سي التويزي في إطار نقطة نظام.

المستشار السيد أحمد التويزي:

السيد الرئيس، في الواقع أتأسف لما نقع فيه داخل المجلس، الآن الفرق كلها أصبحت مكتوفة الأيدي فيما يخص معالجة ملف من أهم الملفات، اللي هو المراقبة الحكومية اللي هي دستورية ، نلاحظ الأسبوع الفارط جل الفرق البرلمانية تكلمت عن الغياب ديال السادة الوزراء، فيما يخص أعمال المجلس يوم الثلاثاء، اللي هو دستوريا يوم للأسئلة الشفوية، وهذا يجعلنا في الواقع كفرق في موقع لا نحسد عليه، ثم يجعلكم أنتم كذلك في موقع لا تحسدون عليه، لأنه لا يمكن للمكتب ولا للرئيس أن يغير النظام الداخلي، ما يمكنش لينا تحت ضغط غياب الحكومة، أن نلجأ إلى ترقيعات خارجة عن نطاق القانون.

فلا يمكن أبدا أن نعالج هذا الموضوع، ولكن الحاجة اللي حصنا نعالجوها، نعالج موقف الحكومة فيما يخص هذا الغياب المستمر الذي يؤدي – المستشارين راهم كاينين – إلى ذلك العبث الذي تكلمنا عنه، ذلك الغياب الذي لا يشرف لا الحكومة ولا يشرف البرلمان، ولا يشرف كذلك هذه المؤسسة.

13 وزير اللي غايبة أو 14 وزير، الأسبوع الفارط الأسبوع الآتي، لابد أن نجلس معا لإيجاد حل لهذه المعضلة، تكلمنا على أن خصنا 100 يوم، تخدم الحكومة 100 يوم ولكن قال ليك (ظاهر من الخيمة راكب عوج). شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد الناصر لحسيسن:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أختي إخواني المستشارين،

أتدخل باسم الفريق الاستقلالي في إطار المادة 128 من النظام الداخلي للمجلس، ليس للتعبير عن خيبة أمل، بعد أن حرمت مدينة البوغاز، من استضافة المعرض الدولي 2012، ولكن للتعبير عن فخر جميع المغاربة بقوة الملف الذي تقدم به المغرب أمام المكتب الدولي للمعارض، واعتزازنا دائما بأن طنجة كانت دائما ملتقى للحضارات، وواجهة لتأكيد التسامح والحوار وقيم التبادل والتقدم، التي هي الروح المحركة للمعارض الدولية.

لقد دافع المغرب وعلى رأسه جلالة الملك، بقوة وحماس عن هذا الترشيح، إدراكا منه للتأثير التاريخي الذي تشكله طنجة بالنسبة للثقافة العالمية وطابعها الدولي منذ بداية القرن العشرين، بالإضافة إلى مؤهلاتها التنموية وقربها من السوق الأوروبية، وموقعها الإستراتيجي ضمن كبريات الطرق النقل البحري، وكذا المجهودات الكبيرة غير المسبوقة لتحديث البنيات التحتية وتقويتها من طرق وسكك ومشروعها الضخم للميناء المتوسطي.

فليس من باب الصدفة، أن تستقطب طنجة كمنطقة حرة استثمارات أجنبية ووطنية، تفتح مناصب الشغل والتنمية والآفاق الواعدة في مجال التصدير والسياحة على الخصوص.

إن هذه المعطيات وغيره، والملف المقنع الذي تقدمت به بلادنا، تفسر الأصوات التي حضيت بها بتصويت 63 دولة لفائدة ترشيح طنجة، وهو حقا لم يكن كافيا أمام مدينة "يوزو" (Yeosu) الكورية الجنوبية التي فازت بفارق الأصوات، وتستحق منا كل التهنئة تماما.

كما يستحق منا جميع الذين ساهموا في التعريف بالترشيح المغربي، ودعمه وتسويقه على المستوى الدولي كل التقدير، إن هذا الاعتزاز يقلد المغرب مسؤولية كبرى داخليا وخارجيا لمواصلة أوراشه الكبرى ومجهوداته التنموية لكسب رهان التحدي الذي يجعل طنجة قطب اقتصاديا مقدما ويبلور الشعار المرفوع (طرق العالم وسيلة لربط الثقافات من أجل عالم أكثر اتحادا).

إن إقصاء ملف المغرب، سيجعلنا نفكر في الصيغة الجديدة لطرح ترشيح آخر لسنة 2016، على غرار ما فعلت كوريا حيث سبق لها أن قدمت ترشيحها في سنوات سابقة وتم إقصاؤها، ولكنها أعادت طرح ملفها من جديد وتم قبوله من طرف جميع المجتمع الدولي.

إننا شعب التحدي نحمل رسالة حضارية مجيدة، ولدينا كل المؤهلات الطبيعية والبشرية والمادية، لخوض تجربة جديدة بآمال قوية وتفاؤل عقلاني، وهو ما يدعو للتساؤل وبكل موضوعية وبروح وطنية سابقة عن الموقف الحكومي المقبل من هذه المسألة الأساسية، بالنسبة لصورة وسمعة وأهمية المغرب كبلد عريق في الحضارة والتاريخ، قادر دائما على العطاء سواء على المستوى الإقليمي أو الجهوي، أو الدولي.

إننا دائما وراء الإرادة الملكية من أجل تنظيم مثل هذه التظاهرات ولهذا أطلب من حكومة صاحب الجلالة وكذلك السلطات المحلية والجماعات المحلية بتخصيص هذه الأرض لمثل هذه المعارض، وتعنى بعناية لحفظها لمثل هذه التظاهرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

نشرع الآن في معالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة وعددها 14 سؤالا، 7 منها آنية، موجهة لكل من قطاعات التشغيل والتكوين المهني والصحة و7 أسئلة عادية موجهة لقطاعات الصحة، التجهيز والنقل، الثقافة، وتحديث القطاعات العامة.

الأسئلة الآنية: نستهل هذه الجلسة بالسؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول وضعية التعاضديات العامة للمستشارين المحترمين السادة: عبد اللطيف أوعمو، محمد الزعيم، لحسن أكوجكال، محمد صالح اقميزة، حسن الغزوي، عبد العزيز جناح، سيدي محمد أخطور، محمد الرحموني، العربي خربوش، أحمد الشوفاني، أحمد الرحموني، محمد القندوسي، الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمين،

لقد أصبح للتعاضديات العامة للموظفين دور هام بعد إقرار التغطية الصحية الإجبارية، وأصبح مطلوب منها إعادة النظر في هياكلها وطرق تدبيرها وتطوير خدماتها، خاصة أن الانخراط فيها أصبح إجباريا، وتمت الزيادة في الاقتطاعات مما يستلزم بالمقابل إجبارية جودة الخدمات المقدمة.

غير أن بعض هذه التعاضديات أصبحت عرضة للانتقادات والاحتجاجات حول مدى سلامة تدبير أموال المنخرطين، خاصة التعاضدية العامة لموظفي الإدارة العمومية، التي تقدر ميزانيتها السنوية

حوالي 60 مليار سنتيم، وهو ما ترتب عنه تساؤلات وسط الموظفين المنخرطين، وجعلنا نوجه إليكم هذا السؤال لتقديم توضيحات للرأي العام عامة والمنخرطين خاصة، حول حقيقة الوضعية داخل هذه التعاضدية وباقي التعاضديات، والتدابير التي تتخذونها لضمان حسن تدبير أموال المنخرطين، ومن أجل تطوير خدمات هذه التعاضديات، خاصة ما يتعلق بتقريب هذه الخدمات من المنخرطين وذلك بمعالجة الملفات على الصعيد الإقليمي أو الجهوي على الأقل، سواء ما يتعلق بتعويضات ملفات المرض أو ما يتعلق بتحمل التكاليف التي تتطلبها عملية جراحية أو استشفائية تكتسي طابع الاستعجال.

وكذلك توسيع الخدمات الصحية المباشرة مثل مصحات التعاضدية إلى مختلف جهات المملكة للمساواة بين المنخرطين في حق الولوج إلى خدمات هذه التعاضديات. وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني للإجابة على السؤال.

السيد جمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني:

أود أن أشكر فريق التحالف الاشتراكي لطرحه هذا السؤال، وأود أن أخبر مجلسكم الموقر أن التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية تخضع كباقي التعاضديات في تأسيسها وتنظيمها، وتسييرها لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1-57-187 تاريخ 12 نوفمبر 1963 بسن النظام الأساسي للتعاضد، ويسهر على تسييرها أجهزة منتخبة لزوما، من مجلس إداري ينتخبه الجمع العام ومكتب مسير منتخب من طرف المجلس الإداري، وكذا لجان للمراقبة منتخبة من طرف الجمع العام، كما أنها تخضع لزوما لمراقبة أجهزة الدولة ممثلة في وزارة التشغيل ووزارة الاقتصاد.

خلال شهر يوليوز 2007 التزمت كافة التعاضديات بتجديد مندوبي المنخرطين والأجهزة المسيرة المنتخبة المنتهية ولايتها، وذلك وفق جدولة زمنية محددة قبل متم شهر نوفمبر 2007، وبموازاة مع ذلك انعقدت اجتماعات بمقر الوزارة الأولى في إطار جولات الحوار الاجتماعي مع مختلف المركزيات النقابية الأكثر تمثيلية لدراسة وضعية القطاع التعاضدي حيث تقرر فيها بالإجماع القيام بإصلاح شمولي للقطاع التعاضدي بالمغرب، عبر إصلاح ظهير 12 نوفمبر 1963 المنظم للقطاع، وكذا دمقرطة مختلف التعاضديات.

إثر ذلك بادرنا في وزارة التشغيل والتكوين المهني إلى توجيه عدة مراسلات، في الواقع لمختلف التعاضديات ومن بينها التعاضدية العامة لموظفي الإدارات العمومية، نذكرها بنتائج الحوار الاجتماعي مع الفرقاء الاجتماعيين، حيث أكدنا فيها على ضرورة إعمال الشفافية والديمقراطية في انتخابات مندوبي بالتعاضدية من خلال:

- ضرورة تحديد إحداث تاريخ إجراء الانتخابات قبل متم شهر نوفمبر؛
- تمكين جميع المنخرطين المسجلين في التعاضدية المؤدين لاشتراكاتهم بصفة منتظمة من التصويت؛
- ضرورة اعتماد الاقتراع المباشر إلى حين المصادقة على تعديل النظام الأساسي لهذه التعاضدية الذي ينص على النمط الجديد للاقتراع؛
- موافاة الوزارة بالتقطيع الانتخابي وعدد المقاعد الموزعة وكذا القانون الانتخابي المصادق عليه.

ونظرا للخلافات التي سجلناها، والتي أثيرت حول سير العملية الانتخابية بالتعاضدية العامة، بادرنا إلى استقبال وعقد لقاءات، الأول كان مع أعضاء المجلس الإداري والسيد رئيس التعاضدية للإطلاع على وجهة نظرهم، وسير العملية الانتخابية.

كما استقبلت الوزارة لجنة التنسيق الوطنية الموسعة لمجموعة من مناديب التعاضدية، والممثلين لبعض الحساسيات النقابية، وكانت لنا فرصة كذلك عند لقائي مع الأمناء العامين للمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية، فرصة للاستماع لوجهة نظرها في الموضوع.

كما توصلنا، لا أخفيكم، بالعديد من المراسلات والشكايات في الموضوع منها من يساند العملية الانتخابية، ومنها من يعارض العملية الانتخابية التي أجريت، وأريد أن أؤكد هنا بأن تعاملنا مع هذا الملف، وكل الملفات سيكون هاجسه الأساسي احترام القانون، منطلقي ومنطلق هذه الوزارة في ذلك وأنتم المؤسسة التشريعية التي تشرعون القوانين، ونحن كحكومة مطالبين بالسهر على تنفيذها، وهو ما سنحرص عليه أشد الحرص وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الرحموني:

أشكركم السيد الوزير المحترم على التوضيحات التي قدمتموها لنا بخصوص هذا الموضوع، ونسجل ما تقومون به وما تنوون القيام به من تدابير لجعل هذه التعاضديات تقوم بدورها كاملا، وتستجيب لطموحات منخرطيها، ونحن إذ نعبر لكم عن مطالب وطموحات المنخرطين، فإننا معكم في كل التدابير التي تستجيب لهذه المطالب والطموحات. وشكرا لكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الرد عن التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

بقى واحد الشق ديال السؤال والمتعلق بالخدمات التي تقدمها التعاضدية، أريد أن أنور مجلسكم الموقر، أنه منذ دخول القانون التغطية الصحية الإجبارية عن المرض، سجل عدد ارتفاع المنخرطين في التعاضدية من 185 ألف سنة 2000 إلى 350 ألف منخرط اليوم، كما ارتفع معه الحصيلة المالية للتعاضدية العامة إلى 61 مليون درهم سنة 2006.

بالنسبة لمعالجة ملفات المرظن، وقع فيها واحد التحسن مهم اللي انتقل في واحد السنوات، وأنا موظف حتى أناي، كنأ تنعرفوا أنه معالجة ملفات المرضى كانت تطلب 17 حتى 24 شهر، في واحد الوقيتة، اليوم ما بين شهرين وأربعة أشهر سنة 2006 وهناك عمل على أساس أننا نوصلوا واحد النهار أننا نخفضوها لحوالي ثلاثة أسابيع إن شاء الله، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثاني موجه أيضا إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني، حول تفويت تسيير مصحات الضمان الاجتماعي إلى شركات إسبانية، للمستشارين المحترمين السادة: الحاج المعطي بنقدور، سعد العباسي، أحمد بنيس، إبراهيم الحب، الأمين الدراق، محمد بوهريز، الحبيب لعلج، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد سعد العباسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير،

حقيقة لقد لجأت الحكومة في إطار تدبيرها لملف الصحة العمومية، إلى التفكير في تفويض وتدبير استغلال مجموعة من المصحات للضمان الاجتماعي إلى شركة أجنبية، ويشاع أو يروج بقوة أنها شركة إسبانية، ونحن نقول أن هذا فعلا سيشكل أحد الحلول البديلة للنهوض بهذا القطاع وتوفير خدمات صحية أكثر جودة وفعالية، وخصوصا بعد المشاكل العديدة والكثيرة التي عرفتها هذه المؤسسات، بدءا من تقرير لجنة تقصي الحقائق، وتورط بعض المسؤولين السابقين بالغنى الفاحش.

- فهل بإمكان الوزارة إطلاع البرلمان ومن خلاله الرأي العام عن نوع هذه الخدمات وطريقة تقديمها؟

- وما هي طبيعة العلاقة الجديدة بين هذه المصحات وبين المواطنين والدولة؟

وكذلك نتساءل، السيد الوزير، عن وضعية الموظفين والعاملين بهذه المصحات كيف سيكون مصيرهم؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني للإجابة عن السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أولا، في البداية أود أن اشكر فريق التجمع الوطني للأحرار على طرحه لهذا السؤال الذي أعتبره آني، ومن شأنه تنوير الرأي العام وتنوير مجلسكم الموقر.

لأن هذه مصحات الضمان الاجتماعي هي قضية من القضايا الجد الهامة، اللي تنبغي نوضح في الأول أن قرار ديال التدبير المفوض ليس الحكومة التي قررته، فهو داخل في واحد الإصلاحات اللي همت الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، جزء منها شار ليه السيد المستشار المحترم.

كما كتعرفو، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، يسير من طرف المجلس الإداري، الممثلين فيه ثلاثة أطراف أساسية، وكل المراحل ديال دراسة وضعية التعاضديات مرت بهذا المسلسل، أي في أبريل 2002 ثم التبني من طرف المجلس الإداري مبدأ تفويض، تدبير مصحاتها الثلاثة عشر (13) كما أوصى بتاريخ 25 يوليوز 2007 بضرورة مواصلة العمل من أجل تفويض تدبير المصحات في أحسن الظروف.

علما أن القانون 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية يمنع كل هيئة مكلفة بتدبير التأمين الإجباري عن المرض من تدبير مؤسسات العلاج، إذا كان من الضروري إضافة إلى العبء المالي اللي كان لهذه المصحات على ميزانية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بفعل واحد المجموعة من الإختلالات، أنه من الضروري لزوما عند القانون أنه تكون مسطرة التدبير المفوض، في هذا الصدد تم القيام في مرحلة أولى بدراسات:

- دراسة ميدانية كاملة ومفصلة للإحاطة بكل ما يتعلق بالتنافسية (سوق التنافسية)؛
- تحديد إستراتيجية طبية؛

الدراسة الثالثة تتعلق بوضع مخطط للمغادرة الطوعية والشروع في البحث عن الجودة وتنفيذ مخطط الاستثمار الذي يكتسي أهمية، كل هذه الدراسات أعطت للجنة التي عهد لها بتدبير هذا الملف، أعطتها واحد الرؤية إستراتيجية كيف يمكن أن تتم هذه العملية.

بعد هذه العملية تم الإعلان عبر الجرائد الوطنية عن طلب إبداء الاهتمام في الفترة الممتدة من 25 يناير 2007 إلى 30 أبريل 2007، ومرت كلها طبقا لقواعد الشفافية والتنافس ما بين كل من يريد أن يقدم ملفه لتدبير هذه المصحات.

المرحلة الأولى أسفرت عن مشاركة ثماني مرشحين هم:

- المستقبل Groupement de médecins du Maroc
- CDG Développement من المغرب؛
- Générale de Santé من فرنسا؛
- Harpin من فرنسا؛
- Usp Hospitales من إسبانيا؛
- Holding Bordeaux Aquitaine من فرنسا؛
- Magic من الولايات المتحدة الأمريكية؛
- John Hopkins من الولايات المتحدة الأمريكية؛

هذه المرحلة الأولى، بعد ذلك عهد من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى لجنة تقنية مختصة لدراسة هذه الملفات وهذه العروض، وانتقلنا إلى مرحلة ثانية، هي قبول أربع مرشحين اللي تتوفر فيهم الشروط، لا أخفيكم أنه بعض الملفات التي قدمت لم تكن تتوفر على أي شروط من شأنها تمنحها هاد التفويض التدبير المفوض.

أربع مرشحين كانوا هما:

- Générale de Santé من فرنسا؛
- Harpin من فرنسا؛
- Bordeaux Aquitaine من فرنسا؛
- Usp Hospitales من إسبانيا؛

كما نظمت جولة ثانية، من طلب العروض المحدود خلال الفترة ما بين 29 ماي إلى 2 يوليوز، وفيها تقدم أربع مرشحين، وبعد دراسة كل الملفات التي قدمت من ناحية الإمكانيات التقنية والبشرية، المشروع الاستثماري، ومع القيود المفروضة في دفتر التحملات ديال الحفاظ على حقوق العاملين بالمصحات والالتزام كذلك بالتعريفة الصحية الوطنية، وملي تنقولو التعريفة الصحية الوطنية هي اللي تتحدد بالقانون، يعني سوف لن يكون مسموح لأي مؤسسة ديال التدبير المفوض أنها تزيد في الأثمنة أوشي حاجة من هذا القبيل.

لهذا أطمئن مجلسكم الموقر على هذا الجانب، والحفاظ كذلك على حقوق العاملين، وهذه نقطة أساسية، وكما تعلمون المجلس الإداري للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي يعرف تمثيلية النقابات الأكثر تمثيلية، فيه الإتحاد المغربي للشغل، وفيه الكنفدرالية للشغل، وفيه الإتحاد العام للشغالين، ولا يمكن أن الحقوق الأجراء اللي كاينة تما أنها تضيع في هذا التدبير المفوض.

وبالنسبة للشركة الإسبانية، لحد الآن نحن في مفاوضات معها من أجل الوصول إلى التوقيع النهائي للعقد، عقد التدبير المفوض الذي نعتقد أنه سيحسن خدمات مصحات الضمان الاجتماعي وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد سعد العباسي:

شكرا السيد الوزير على هذا الجواب المقنع، وهذه التوضيحات اللي كان الرأي العام في حاجة إليها، أنا اللي بغيت نقول، السيد الوزير، أن المغاربة يعرفون التدبير المفوض من خلال قطاعات أخرى، خصوصا قطاع الماء والكهرباء، في إطار التدبير المفوض في الدار البيضاء "la Lydec"، طنجة "Amendis"، الرباط "Redal".

هاد طريقة التدبير، في البداية لأنه ما ننساوش على أنه الشركات الهاجس دياهوم الرئيسي هو الربح، وبالتالي كاين هناك دفتر تحملات

وكيوافقوا عليه في البداية، ولكن أثناء العمل لاحظنا ويلاحظ الرأي العام أن هناك تجاوز لهذا دفتر تحملات ولا يلتزمون بتطبيقه.

هذه هي النقطة اللي بغيت نقول لك السيد الوزير، راه لابد أنكم تسهروا وبكيفية دقيقة جدا من أجل ضبط دفتر التحملات، لأنه مشاكل كثيرة تقع، يعيشها المغاربة ويسمعون وخصوصا الأشياء الاجتماعية، راه هذه المصحات هي أحيانا لابد أنه يلعبوا الدور الاجتماعي، هاد الشركات لا يهمهم الجانب الاجتماعي، ولذا خصنا نسهرو على هذه النقطة، السيد الوزير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، كاين الرد على التعقيب؟

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

ما قاله السيد المستشار المحترم هو ما سنحرص عليه أشد الحرص وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الآني الثالث الموجه للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول تشغيل حاملي الشواهد العليا للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، أحمد التويزي، نور الدين بركاع، عادل المعطي، أحمد بومكوك، نبيه الحسن، أحمد الشافعي، الكلمة لأحد المستشارين لطرح السؤال.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون،

السيد الوزير،

لقد أصدرت الحكومة بلاغا نشر على صفحات الجرائد، تعلن فيه عن إجراء مباراة لتوظيف حملة الشواهد العليا، وقد تضمن هذا الإعلان شرطا نعتبره غير قانوني، وهو المتعلق بالتقييد في لائحة الوزير الأول، لأن هذا الشرط يقصي العديد من حملة الشواهد العليا المعطلون، وعليه نسائلكم السيد الوزير:

على أي أساس قانوني يشترط التقييد في لائحة الوزير الأول لاجتياز المباراة؟

ولماذا يتم إقصاء المعطلين الحاصلين على الشواهد الذين لم يقوموا بالاحتجاجات في الشارع؟

وكيف ستعالج الحكومة هذه الإشكالية ؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار المحترم باسم الفريق الدستوري.

أود في البداية أن أوضح نقطة أساسية، أن حوار الحكومة مع مجموعة من حملة الشواهد الممثلين في 25 مجموعة ديال المعطلين، هو نتيجة لحوار سابق كانت أجرته الحكومة السابقة ديال السيد الوزير الأول إدريس جطو، اللي قامت بحوار بعد سلسلة من اللقاءات والاحتجاجات لمجموعة من حملة الشواهد، هاد الحوار أعطى 2 اقتراحات:

أولا: أن الحكومة ستعمل من أجل دراسة السبل والإمكانيات من أجل فتح المجال أمام هؤلاء الشباب حملة الشواهد، من أجل التوظيف في الوظيفة العمومية، وكما تعرفون هذا هو المطلب الأساسي لمجموعة من حملة الشواهد؛

ثانيا: وضع برنامج تكويني، استكمال التكوين لفائدة ما بين 500 حتى 1000 من هؤلاء الشباب في المدارس ديال المهندسين بالمغرب، واللي الثلاثاء الماضي، السيد الوزير الأول شخصيا، ترأس الاجتماع، باش ينطلق هاد برنامج التكوين في شهر دجنبر المقبل، وهذا البرنامج الثاني، يمكن لي نؤكد لكم، السيد المستشار، ومجلّستكم الموقر أن اليوم المغرب في حاجة إلى العديد من الكفاءات المتخصصة، هناك استثمار، هناك دينامية اقتصادية مهمة، للأسف ما كنوجدوش فيها بعض التخصصات الدقيقة، وهذا ما يسمح به برنامج التكوين الذي اقترح على هؤلاء المجموعة من الشباب، والذي انخرط فيه مجموعة منهم في شهر دجنبر، وستتحمل كافة نفقاته الدولة بتخصيص غلاف مالي قدره 167 مليون درهم.

بالرجوع إلى موضوعكم، أولا الميزانية المقترحة في مشروع الميزانية، طرح فتح 16.000 منصب شغل، بالنسبة للمجال الذي طرحتموه ديال وزارة التربية الوطنية، ظهر أن هناك خصاص في وزارة التربية

الوطنية يناهز 1000 منصب شغل، أو منصب في الوظيفة العمومية في قطاع التعليم.

فالتزاما بالحوار اللي كان، فتح هذا المجال، وماشي بحال اللي قلتم السيد المستشار المحترم، أنه الوزير الأول اللي فاتح هاد اللوائح، بالعكس، هذه اللوائح التي سلمت في إطار الحوارات اللي كانت مع هؤلاء الممثلين ديال المجموعات، هي لوائح ديال هاد المجموعات، ماشي لوائح السيد الوزير الأول، وهي لوائح اللي كانت من السابق,

أكيد هناك حملة شواهد آخرين وكنتفق معك اللي كنقترحو عليهم برامج، وكذلك كاين مباريات أخرى ستفتحها الوظيفة العمومية طبقا للقانون المنظم لعملية ولوج أسلاك الوظيفة العمومية. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، تعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا أشكر السيد الوزير على صراحته، ثم كذلك نتضامن مع السيد الوزير على أن هذا الملف ورثوه عن الحكومة السابقة، ماعندك فيها يد أنت والوزير الأول الحالي، هذا خلاه من الحكومة السابقة.

ولكن الموضوع وما فيه هو أنه الحكومة، عندما تقول في بلاغ على أنه ستوظف، لا نريد أن يكون هذا الملف سياسي، أن نوظف تحت الضغط عددا من المعطلين، ونحن مع المعطلين، الشعب المغربي كله مع المعطلين، ولكن في إيجاد حلول شمولية، حلول منطقية، ليست بحلول ترقيعية لمغازلة هذا الاتجاه أو ذاك.

لا يمكن أن يبتلع المغرب، أن حكومته تقول للمعطلين الآلاف منهم وفي إطار رسمي، هذه خطورة، يجب الحكومة الآن أنتم كحكومة، خاصكوم تحاولوا ما أمكن تلقاوا حلول لا تعطي إشارات فاضحة، إشارات غير منسجمة مع شبابنا، آش كنعطيوهوم؟

كنقولولهم اللي خرج قابض Licence أو الدكتوراه، ما يمشيش يقلب على الخدمة خاصو يجي مباشرة أمام البرلمان ويتظاهر، هذا هو الخطاب الذي توجهه الحكومة إلى عامة الشباب، وهذه هي الخطورة، خاصكم تكونو منطقيين، أنتم لستم مسؤولين على هذا، راه ليست الحكومة هي المسؤولة راه النظام السياسي، النظام التعليمي هو المسؤول على هاد الشي ولكن لابد أن أقول للشباب علاش خاصكوم، خاصنا نحلو أوراش أخرى ماشي هاد الحلول الترقيعية.

حنا 10 سنوات ونحن في المعارضة، ما عمرنا بغينا ندخلو في متاهة السياسة ديال هاذ الملف وكان بإمكاننا نديرو هذاك العمل اللي كان كيتدار باستغلال هاد الشباب في إطار حملات سياسية ونستغلوهم ونحلو مقرات الأحزاب ونلعبو بهم.

أنتم كحكومة لابد أن نكون واضحين مع شبابنا، على أن التوظيف ما يمكنش يكون عندنا خطاب متناقض، أننا درنا المغادرة الطوعية العام اللي فات وهاد العام كندخلو من هنا هذه إشارات مناقضة، ثم أنها غير دستورية ما يمكنش الحكومة بقرار تجي تمنع شريحة من المواطنين، نقول لهم أنتم ما تديروش المباراة وهادو يديروا المباراة، لأن هادو مجموعة المعطلين اللي عطات اللائحة.

هذا القرار ديال الحكومة، مجموعة المعطلين ماشي هي اللي كتتحكم، الآن هما اللي كيوظفوا، المجموعات هي التي توظف، إذن هذا خطير جدا، أنا أقول وبكل صدق على أن هادي حليتوا النافذة اللي صعيب تتسد إلى مشيتو في هذا الإطار، لأن الشباب يسمع في جميع أنحاء المغرب، كلهم يسمعون أنه إلى بغاوا يخدموا إلى بغاوا يتوظفوا خاصهم يجيوا أمام البرلمان ينعسوا ويديروا المظاهرات.

هذه مسألة خطيرة، ونتمنى أن الحكومة تتدارك هذا الموضوع، الحكومة، ثم كذلك سمعنا على أن تيوزعوا واحد العدد ديال المناصب فيما يخص الشبيبة الدستورية ديال الأحزاب، حنا ما قابلينش هاد الشي، واخا عندنا شبيبة، لا نقبل أبدا أن توزع المناصب بهذه الطريقة، هذه إشارة خاطئة وخطيرة فيما يخص أمن المغرب، راه كاين الآلاف، غادي يداروا جمعيات المعطلين، هادي هي خطورة هذا الموضوع، وبالتالي أتمنى أن الحكومة تأخذ بحذر شديد هذا الملف، لأنه غادي تكون عنده تبعات خطيرة على الأمن العام لبلادنا وخطيرة جدا على مستقبلنا، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أتفهم الملاحظات التي بدا بها الفريق الدستوري في موضوع إشكالية التشغيل، ويجب التأكيد أن معالجة هذه الإشكالية ديال التشغيل في المغرب، ساهمنا فيها جميعا من خلال المناظرة التي نظمت حول مبادرة التشغيل، والتي اقترحت 3 برامج أساسية، يمكن لي أن

أؤكد للسيد المستشار المحترم، أن 2 برامج من هذه البرامج، أعطت نتائج مهمة هي:

برنامج "إدماج" وبرنامج "تأهيل".

كذلك هناك البرنامج الثالث هو مقاولتي اللي كيعرف بعض الصعوبات، والذي ستكون لنا مناسبة في اللجنة المختصة أمام مجلسكم الموقر لمناقشة الموضوع.

كنبغي ننفي ونؤكد أنه ليس هناك أي شيء يسمى توظيفات شبيبة الأحزاب أو شيء من هذا القبيل، الجواب عندكم، لأنكم طرحتم من البداية أن هذا اللوائح اللي تم مناقشتها من عهد الحكومة السابقة، هي اللوائح التي تسهر عليها في التنسيق، اللجنة المشتركة بين مصالح الوزير الأول وممثلي هذه المجموعة، فبالتالي لا مكان لدخول أي أحد في هذا الشيء.

كذلك نؤكد أننا نحن مع مقاربة التوظيف المنتج، انتهت المقاربة التي كانت في السابق ديال التوظيف من أجل التوظيف، الإدارة العمومية حتى هي خاصها التأهيل، ومطلوب منها التأهيل، وهذا مطلب ديال نواب الأمة، وكذلك مطلب ديال التنافسية الاقتصادية، فبالتالي بالنسبة للإدارة العمومية، لما ظهر خصاص في وزارة التربية الوطنية، فتحت هذه المناصب أمام هذه الفئة من الشباب، على أساس تجرى مباراة انتقاء ثم تخضعوا لواحد التكوين، وما تمش اختيار أي كان، بل اللي عندهم شواهد مرتبطة بقطاع التربية والتعليم.

الشواهد الأخرى ذات الصبغة العلمية اقترح عليهم برنامج، ويمكن لي نؤكد للسادة المستشارين والرأي العام، أن من سيختار المدارس ديال المهندسين يمكن الوضع المادي ديالو مستقبلا سيكون أحسن من ولوج أسلاك الوظيفة العمومية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول استشراء ظاهرة الفساد الإداري والرشوة في المستشفيات العمومية، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الحميد السعداوي عمر مكدر، بوسلهام بيتة، خالد برقية، الحسن بوعود، عبد الرحيم الشرقاوي، أحمد السنيتي، وسفيان القرطاوي، الكلمة لأحد السادة المستشارين المحترمين،

المستشار السيد محمد عدال:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدتان الوزيرتان المحترمتان،

السيدتان المستشارتين المحترمتين،

زملائي المستشارين الأعزاء،

يعتبر قطاع الصحة من أهم القطاعات الاجتماعية التي يجب أن توليها حكومتنا العناية اللازمة، ولعل الخطاب الملكي السامي ل13 أبريل 2000، والذي أكد فيه جلالة الملك محمد السادس نصره الله، على أن الحق في التعليم والصحة والغذاء والسكن والبيئة السليمة وغيرها من الحقوق، مظهر أساسي لصون كرامة الإنسان ورفعته، لخير دليل نستشهد به في هذا الإطار.

إلا أن ما تعرفه مستشفياتنا العمومية من استفحال ظاهرة الفساد الإداري والرشوة، أصبح يشكل بحق عقبة تقف في وجه كل من ارتاد هذه المستشفيات، حيث يضطر المرضى إلى تحمل تكاليف جميع العمليات الجراحية والتدخلات الطبية، انطلاقا من شرائهم لجميع التجهيزات الطبية اللازمة لمثل هذه العمليات، من أدوية ومادة البنج والخيط المستعمل في هذه العمليات الجراحية، ناهيك عن ضرورة إرشاء الممرضين والأطباء وكل عامل في هذه المستشفيات من أجل الحصول على الحق القانوني في التمريض والمعالجة.

هذا في الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة عن التغطية الصحية وعن الأداء المتميز لمستشفياتنا، ولعل الملاحظات التي قدمتها اللجنة التي كلفت بدراسة ملف ترشيح المغرب لاحتضان نهائيات كأس العالم 2010، خير دليل على ما نقوله.

حيث أبرزت أن المستشفيات المغربية غير صالحة بتاتا لاستقبال المرضى في أحسن الظروف، وأمام هذه الوضعية المزرية لقطاع الصحة، نسائلكم السيدة الوزيرة، ما هي الإجراءات الاستعجالية التي تنوي وزارتكم القيام بها من أجل محاربة ظاهرة الرشوة داخل المستشفيات العمومية؟ وما مدى تحقيق الوزارة للأهداف المسطرة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة وزيرة الصحة للإجابة على السؤال.

السيدة ياسمينة بادو وزيرة الصحة:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدات المستشارات،

السيدة الوزيرة،

أريد في البداية أن أشكركم السيد المستشار، على طرحكم لهذا السؤال، وعلى الخصوص أنني منذ بداية وصولي إلى وزارة الصحة عملت ومن ضمن الأولويات التي سنشتغل عليها داخل وزارة الصحة وهو محاربة الرشوة.

مع الأسف أصبحت هذه الظاهرة ليست حكرا فقط على وزارة الصحة، ولكن هي ظاهرة مع الأسف تهم مجتمعنا بأكمله، نحن لا نرضى بها ولن ندخر جهدا لمحاربتها، وذلك انطلاقا من التزام الحكومة وإرادتها القوية وعزيمتها القوية، وجاء في تصريح السيد الوزير الأول بإرادة هذه الحكومة، ودعا إلى تخليق الحياة العامة.

نحن نعرف أنه في هذه الحالات، دائما هناك راشي ومرتشي، وهؤلاء معا يشكلان جريمة بمقتضى القوانين الجاري بها العمل، وأنا اللي بغيت نقول على أنه أعطينا تعلميات، واجتمعت مع السادة المندوبين ولنا لقاء كذلك مع السادة مديري المستشفيات، وأعطت تعليمات لمعاقبة كل من يتعاطى للرشوة داخل المستشفيات.

أنا عارفة أن هاذ الشي ما غاديش يكون كافي، كذلك أنا نبغي على أن المواطن أو المواطنة اللي كيكون في هذه الحالة داخل المستشفيات، ويطلب منها أن تعطي مبلغ مالي مقابل خدمة صحية ما، أريد أن تشتكي، أولا ما خصهاش تعطي، ما خصش المواطن يعطي، ثم سنعمل على ضع آليات اللي يمكن يلتجأ لها المواطن أو المواطنة ليشتكي، وأنا ألتزم هنا أمام نواب الأمة على أنني سأحارب وسيترتب جميع الجزاءات.

ولكن من الضروري أننا ما نعمموش، هناك في وزارة الصحة هناك أطباء وممرضون، طاقم إداري شرفاء، نزهاء، متشبتين بجميع القيم ويضحون بالكثير، ما خاصناش نعمموا بالعكس خاصنا ننوهو كذلك بهؤلاء الناس الذين يشتغلون داخل وزارة الصحة، أنا أعرف أنه يكفي أن واحد يكون أخلاقه غير حميدة، باش يوسخ وجه الصحة ككل، إذن كاين هناك عزيمة وإرادة وغادي نتصداو لها بكل الإمكانيات.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم الشرقاوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

سمعنا منكم الرشوة، الشاكي والمشتكي، تيتعاقبوا بحوج، أنا بغيت نبين ليك السيدة الوزيرة، في هذه السنة في فبراير، السيدة مريضة مشات تدوز في ابن سينا الراديو، عطاوها موعد لشهر غشت، وهذا ملف نقدر نعطيك نسخة منه السيدة الوزيرة، وأتحمل المسؤولية، ما جايجي شهر غشت حتى مول الأمانة أخذ أمانته، اللي ما بغيناش نفهمو، أن البداية ديال السرطان كيكون: Stade1 و Stade2 و Stade3 و Stade4

واش الإنسان إلى كيعتق نفسه وهو في Stade1 وأخرتيه 3 أو 4 أو5 شهور غادي ينقز ل Stade4؟ إذن ولات هاديك السيدة المريضة دخلت للخطر ما بقى عندها علاج، ولو أنها تدير الراديو.

وهاد الشي ماشي فقط في مستشفى ابن سينا بالرباط فقط، على الصعيد الوطني أتكلم، السيدة الوزيرة، الممرضات اللي كيشتغلوا في ابن سينا، أو غيره 24 ساعة على 24 ساعة، خاصنا نهتمو بهم، لأنه الإنسان باش يشتغل 24 ساعة على 24 ساعة، كأنه عسكري، خاصو على الأقل يكون عنده واحد casse-croute، اللي يمكن لو يقف بيه بالليل والنهار، ما عندهومش هذه الإعانة، السيدة الوزيرة، كيضطروا ياخذو الرشوة، أنا ما كنقولش ليهم يأخذو الرشوة، ولكن يضطرون لأخذها بالعلالي، يعني اللي عطا راه كيزيد واللي ما عطاش كيبقى مؤخر.

مسألة الرشوة، السيدة الوزيرة، أنا أقول أنكم تديرو جهدكم، عاد دخلتيو، وهاد الشيء شفناه مع الحكومة السابقة، ولكن راه خاصنا نظروا بالخصوص للناس اللي كيشتغلوا في les urgences، راه هادوك يمكن، يكون الطبيب في بيت ديال عملية جراحية، وخاصوا يخرج في 8 صباحا، وما كيخرجش في 8 صباحا وكيبقى في العملية الجراحية إلى حتى 12 نهارا، حتى الذي سيخلفه لا يمكن له إيخلفو في العملية الجراحية، لأن المسؤول على العملية الجراحية الأول هو اللي خصو يبقى فيها، لذا يجب أن نرأف لحاله، لأن حنا كنعيشو بين نارين كنشوفو ذوك التاس اللي كيشتغلوا في les urgences، ما مهتمينش بهم وزارة الصحة وما عاطياهمش حقوقهم، وأقول أن الشعب الذي يذهب للتداوي هناك، راه إلى ما عطاش الرشوة ما

غاديش يمكن له يتداوى، راه ما غاديش يأخذ الموعد ديالو في الوقت الذي عنده stade1، ويعتق نفسه.

هذا الملف طويل، السيدة الوزيرة، اسمح لي السيد الرئيس، هذا موضوع مهم، المصلحة العامة لأولادنا، اللي بغيت نزيد نقول، السيدة الوزيرة، أنكم حاولوا تهتموا بالمواعيد، les rendez-vous بالخصوص ديال les radios.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

لا، ما خاصناش نخلطو، 2 أشياء السيد المستشار، وضع سؤال في محله حول الرشوة، ثم تطرق إلى إشكالية أخرى، بالنسبة للتأخير في المواعيد، وهادي لا علاقة لها مع الرشوة. التأخير في المواعيد واعيين به، عارفين كاين تأخير في المواعيد، ولكن راجع لأسباب أخرى، للإكراهات والضغط وقلة التجهيزات وتقادمها، هذا كذلك برنامج اللي خاصنا نتطرق له.

ولكن حنا عارفين كاينة الرشوة، كاينة عزيمة أننا نحاربها، ولكن لا نقبل كذلك أن نقول على أن جميع الممرضات وجميع الأطباء في مستشفى ابن سينا هم مرتشون، هذا لا نقبله، لأنه كما قلت، هذا مجال كذلك فيه ناس شرفاء ونزهاء ولكن هاد الشي لا يخفى أنه كاينة هذه الظاهرة وغادي نتصداو لها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

ننتقل إلى السؤال الآني الموجه أيضا إلى السيدة وزيرة الصحة، حول مكافحة داء السل، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الخضوري، زبيدة بوعياد، محمد عذاب الزغاري، محمد تحيفة، حسن أكليم، حسن قاسمي، المحجوب دبدا، سلامة حافظي، سعيد سرار، الكلمة لأحد السادة المستشارين، السيدة المستشارة.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدتان الوزيرتان،

السادة المستشارون،

أختي المستشارة،

لقد التزمنا كحكومة، وكخبراء وكرجال ونساء الصحة من أجل محاربة هذا الداء، عبر استراتيجيات منذ الثمانينات ثم البرنامج الوطني 1991، ثم الإستراتيجية الأخيرة 2006-2015 توقف الداء، وعبر هذه الإستراتيجيات مررنا من مراحل جد مهمة في محاربة هذا الداء، واستطعنا بواسطة هذه الإستراتيجيات أن تنقص وتيرة ونسبة هذا الداء، لكي نصل إلى 86 حالة لكل 100.000 ساكنة.

ونعرف كذلك عالميا بأن هذا الداء في 2020 سنصل إلى مليار حالة، وبالتالي هذه الإستراتيجيات، خاصة الإستراتيجية الأخيرة بينت على بعض الإكراهات، هذه الإكراهات أولا: تتجلى في صعوبة تطبيق جهوية تدبير هذا الداء؛

ثانيا: إكراهات فيما يخص التعبئة الاجتماعية la mobilisation sociale لمحاربة هذا الداء؛

ثالثا: بانت إكراهات فيما يخص أنشطة الموارد البشرية نساء أو رجالا في إطار محاربة هذا الداء.

نعلم كذلك أنه تلك الإكراهات ليست بمادية، بحيث في 29 ماي 2007، وزارة الصحة أمضت اتفاقية مع الصندوق الدولي بقيمة مالية تفوق 38 مليون درهم، خاصة لبرنامج محاربة داء السل، إذن الإكراهات ليست بمادية ولكن إكراهات من نوع آخر.

السيدة الوزيرة، في إطار تطبيق الإستراتيجية الأخيرة، ديال الوقوف على هذا الداء، ماذا تنوون القيام به لتفعيل أكثر لهذه الإستراتيجية الأخيرة؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيدة وزيرة الصحة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

أود في البداية أن أشكر السيدة المستشارة التي تعلم أهمية داء السل، إذن لابد في البداية السيدة المستشارة، الإشارة إلى أن داء السل يعرف انتشارا بالخصوص بالأحياء الهامشية بالمدن الكبرى المعروفة بهشاشتها اقتصاديا وكذلك اجتماعيا، حيث تفوق نسبة الإصابة في بعض الأحياء 300 حالة جديدة لكل 100.000 نسمة، في حين أن المعدل الوطني هو 85 حالة لكل 100.000 نسمة.

منذ سنة 1991 اعتمد المغرب إستراتيجية العلاج القصير الأمد تحت الإشراف المباشر، فتمكن بذلك من تحقيق الأهداف المسطرة من طرف المنظمة العالمية للصحة قبل إعجالها، وهي تشخيص 70% من حالات داء السل، وعلاج 85% منها في أفق سنة 2005.

ولتحقيق أهداف الألفية للتنمية، اعتمد هذا البرنامج الوطني، الإستراتيجية العالمية الجديدة لدحر السل Halte à 2006-2015 la tuberculose، ومن بين أهدافها تقليص 50% من حالات السل بحلول 2015 والقضاء عليه في أفق 2050.

وجوابا على سؤالكم، من أهم محاور هذه الإستراتيجية:

أولا: مواصلة التوسع في المعالجة القصيرة الأمد، تحت الإشراف المباشر، ذات الجودة العالية وتعزيزها؛

ثانيا: معالجة مشاكل السل المصاحب لفيروس العوز المناعي البشري، والسل المقاوم للأدوية المتعددة وغير ذلك من المشاكل؛

ثالثا: الإسهام في تعزيز النظام الصحي؛

رابعا: إشراك كل مقدمي خدمات الرعاية؛

وخامسا: التمكين من إجراء البحوث وتعزيزها.

ولتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية، لابد من تضافر الجهود، جهود جميع مكونات المجتمع المدني، وإشراك القطاعات الحكومية المعنية لمكافحة هذا الداء، وكذلك إدماج السل في السياسات الوطنية لمحاربة الفقر والهشاشة، باعتباره أولوية صحية في إطار الدعوة والاتصال والتعبئة الاجتماعية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيدة المستشارة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيدة الوزيرة على هذه الأجوبة.

صحيح هناك التزام مع المنظمة العالمية للصحة ومع الصندوق الدولي فيما يخص برنامج Halte à la tuberculeuse 2006-2015، لكن بالملموس وفي الميدان، نلاحظ أن تطبيق الجهوية يجب تفعيله بشكل آخر.

ثانيا: تطبيق وتحفيز الموارد البشرية التي تشتغل في هذا الميدان، يجب تحفيزها من أجل القيام بدورها أكثر، لأن وتيرة النقص من هذا الداء لا تتعدى 3%، وهذه وتيرة جد ضئيلة، ونخاف ألا نصل في 2015 إلى 50 حالة لكل 100.000 نسمة.

ثالثا: يجب التزام، كذلك، الجماعات المحلية من أجل محاربة كذلك هذا الداء، لأن هذا الداء عنده بعد اجتماعي، وهو من مؤشرات عوامل الفقر، إذن دور القرب في محاربة هذا الداء أساسي، وبالتالي استشفاء المرضى المصابين بالسل والقيام بعلاجهم خاص يكون قريب من الأسر، وقريب من الساكنة من أجل علاجهم، لأنه عدم علاجهم يؤدي إلى العدوى في الوسط المحيطي للعائلات، وبالتالي تضافر الجهود.

نحن معك فيما يخص تضافر الجهود لكل المتدخلين، من رجال ونساء الصحة، من جماعات محلية، ومن مجتمع مدني، من أجل التحسيس أكثر والتعبئة أكثر لمحاربة هذا الداء، لأنه للأسف باق نقطة سوداء فيما يخص المؤشرات الصحية في بلادنا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الرجاء من السادة المستشارين الالتزام بمقاعدهم لاستضافة رئيس مجلس الشيوخ الشيلي، الذي سيأتي كضيف بعض الثواني، شكرا.

إذن ننتقل إلى السؤال الآني الموجه كذلك إلى السيدة وزيرة الصحة، حول أوضاع أقسام الولادات بالمستشفيات العمومية بالمغرب، للمستشارين المحترمين السادة: محمد بلحسان، الحو المربوح، محمد المنصوري، عابد شكيل، عبد الله عباد، يحيى يحيى، عبد الحميد بنعلوش، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدتان الوزيرتان،

السادة المستشارون،

أخواتي المستشارات،

كما يعلم الجميع، يشكل قطاع الصحة أحد أبرز المؤشرات على مدى تقدم المجتمعات أو تخلفها، ولذلك فقد حظي باهتمام متزايد من طرف الحكومة وكافة الفاعلين، إلا أننا مع ذلك لازلنا نلاحظ بعض المشاكل التي تسيء لهذا القطاع، كالوضعية المقلقة التي أصبحت تعرفها أقسام المستعجلات وأقسام الولادات على الخصوص، في أغلب المستشفيات العمومية.

فعلى سبيل المثال لا الحصر، المؤسسات الاستشفائية بإقليم الراشيدية، التي تعرف أوضاعا صعبة تؤثر بشكل سلبي على صحة المواطنين، وبهذه المناسبة فإننا نثمن المجهودات الجبارة التي تبذل في هذا الإقليم من طرف كافة العاملين في هذا الميدان، من أطباء وممرضين وموظفين، رغم قلة الوسائل والإمكانيات الموضوعة رهن إشارتهم.

وهو ما يدفعنا إلى مطالبة الحكومة بمزيد من الاهتمام بهذا الإقليم، نظرا لبعده وشساعة مساحته وكثرة احتياجاته بهذا القطاع الحيوي، لأن "الصحة هي تاج فوق رؤوس الأصحاء ولا يراها إلا المرضى".

وفي هذا الإطار، نطالب الحكومة بالتعجيل بوضع حد لبعض الظواهر السلبية وبصفة خاصة ما يتعلق بالنقط التالية:

- غياب النظافة في أقسام الولادات وأغلب المستشفيات؛
- عدم الاهتمام بالنساء الحوامل بشكل جيد وعدم توفير الرعاية اللازمة لهم قبل وبعد وضع الحمل؛
- قلة سيارات الإسعاف في بعض المناطق، خاصة النائية منها، والتي لا تتوفر على طرق معبدة وهو ما يؤدي في كثير من الأحيان لاستعمال وسائل أخرى لنقل المرضى، وهو ما يشكل خطرا حقيقيا على صحة وسلامة المرضى، وهذا النموذج، السيدة الوزيرة، موجود في إقليم الراشيدية لأنه إقليم شاسع الأطراف تبلغ مساحته تقريبا 60.000 كلم^2، ويلتجئون إلى les fourgonnettes لأن نطلب – الله يجازيكوم بخير– مادام ترأستو وزارة الصحة، تعطيونا les ambulances لأن الإقليم خاصو les ambulances.

ونظرا لكل ذلك، فإننا نسائلكم السيدة الوزيرة، عن التدابير والإجراءات التي ستتخذها الحكومة لتجاوز هذه الوضعية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدات المستشارات،

السادة المستشارون،

السيدة الوزيرة،

ما يتحدث عنه السيد المستشار، بالنسبة لإقليم الراشيدية، بطبيعة الحال، يلاحظ في جميع الأقاليم، كما أكده السيد المستشار، كاين هناك مجهودات كثيرة تبذل داخل وزارة الصحة، ولكن مسألة الولادة والمستشفيات وأقسام الولادة داخل مستشفياتنا، في الحقيقة، بقات مهمشة وما استفداتش من الإصلاحات التي عرفتها العديد من الأقسام داخل المستشفيات.

يعني نرى مستشفيات عرفت إصلاحات مهمة وتكون مجهزة بتجهيزات وتقنيات حديثة، ولكن حينما نرى قسم الولادة، نرى على أنه يبقى مهمشا ولم يحظ كباقي الأقسام الأخرى بالإصلاحات، لا بالنسبة للتجهيزات ولا بالنسبة للآليات، ولا بالنسبة حتى لدعم الطاقم الذي يعمل داخل هذه الأقسام.

والدليل على أنه أقسام الولادة، والولادة بصفة عامة ما كانتش أولوية، هو على أننا لحد الآن، المغرب عندو واحد النسبة عالية ديال الوفيات، ديال الأمهات عند الولادة، اللي هو 227 ل100.000 وتبقى هذه نقطة سوداء، يعني رغم كل المجهودات التي عملتها بلادنا في جميع المجالات، ظلت هذه المسألة ما زالت نقطة سوداء، والسبب يرجع إلى كل هذه الأسباب التي جاءت على لسانكم السيد المستشار.

يمكن نقول لكم أن الولادة وكل ما يتعلق بصحة الأم والطفل، ستكون إن شاء الله في أولويات برامج العمل التي سنضعها عما قريب شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد الحو المربوح:

السيد الرئيس،

إخواني الوزراء،

إخواني، أخواتي المستشارين،

بالنسبة للسيدة الوزيرة، المشكل اللي كاين في وزارة الصحة معروف، ما يمكنش أنت عاد جيتي، نحملوا لك الماضي، لكن المشاكل كثيرة في وزارة الصحة، السيدة الوزيرة، وخاصك هاد الوزارة تهيكليها، هذا مشكل ديال الهيكلة ما يمكنش أنت في الرباط وتسيري زاكورة أو طانطان أو العيون، خاص واحد النوع ديال الهيكلة، توحدوا واحد الحل للتسيير ديال هاذ الوزارة.

وكاين مشاكل كثيرة في الطب الخاص، الطب الخاص من يراقبه السيدة الوزيرة؟ ما كيراقبو أحد، كيراقبو الله، وهذاك المواطن الدرويش

كياكل العصا، لأن ما كاينش اللي كيحميه، شكون لي غيحميه؟ إما نحن ممثلي الأمة، أو أنتم السادة الوزراء ديال صاحب الجلالة.

الله يجازيكم بخير، كاين مشاكل كثيرة في الطب الخاص، الطب الخاص كاين طبيب اللي كيدوز 50 أو 60 ناس في النهار، واش هذا طبيب؟ ما يمكنش تدوز 60 ناس في النهار، خاص على الأقل تحددو.

أنا كنت عند الأطباء الأوروبيين، ما كيفوتوش 8 ناس في النهار بالموعد، كل واحد يأخذ ساعة ديالو، كايدوز 80، كيعطي الدواء لائحة وكيقول له هاك هادي تداويك وهاديك تمرضك، شكون يحمي هاد المواطن؟ الله يخليك السيدة الوزيرة.

وثانيا: كاين بعض الأطباء اللي دايرين les affaires، الأعمال ديالهم، كيبيبنو دايرين الفيرمات وعندهم البقر، يمشي يقابل البقر ديالو، ما يمكنش يقابل البشرية.

السيدة الوزيرة، حنا تمنينا فيك أول وزيرة جاتنا للصحة، نتمنى إن شاء الله أن هذه الوزارة نشوفو الخير فيها، شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن السؤال الآني الموالي موجه إلى السيدة وزيرة الصحة، حول الوضعية المزرية لمستشفيات وأقسام المستعجلات الطبية، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طريبش، أحمد الشرقاوي، أحمد عبده عز الدين، محمد العقاوي، الميلودي عفوت، أحمد الديبوني، عبد القادر لبريكي، مولاي ادريس الحسني العلوي، ميلود ناصر، محمد البطاح، العربي هرامي، عبد السلام أحدوش، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدتان الوزيرتان المحترمتان،

أختي المستشارة،

إخواني المستشارين،

يعتبر قطاع الصحة إحدى الدعامات الأساسية لتطور القطاعات الاجتماعية في مؤشرات التنمية البشرية، حيث نجده يعرف خصاصا مهولا في التجهيزات الأساسية والموارد البشرية الطبية والتمريضية الضرورية، التي تجعل القطاع لا يسير على سكته الصحيحة.

ومن ضمن المشاكل العويصة، ضعف الخدمات التي تقدمها المستشفيات وأقسام المستعجلات الطبية للوافدين عليها من المواطنين الذين يكونون في حالة صحية مزرية، نتيجة بعض الأزمات الصحية الطارئة أو حوادث السير الخطيرة.

فكثير من الأحيان لا تستجيب أقسام المستعجلات في العديد من المستشفيات العمومية بمختلف أنحاء المملكة للحاجيات الملحة للمواطنين، خصوصا في المناطق البعيدة، مما يضطر هؤلاء إلى التوجه إلى المدن المجاورة.

السيدة الوزيرة، هل تتوفرون في وزارتكم الموقرة على إستراتيجية صحية للنهوض بأوضاع المستشفيات وأقسام المستعجلات على الخصوص وجعلها تستقبل المواطنين المرضى في أحسن الظروف والمعالجة الصحيحة؟ وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

نعم السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

بطبيعة الحال كذلك، المستعجلات تطرح إشكالية في منظومتنا الصحية، باعتبارها على أن المستعجلات هي صورة المستشفيات، لأن هي التي يباشرها المواطن، هي أول مصلحة يصلها المواطن، فإذن ما كاينش المستعجلات تتكون إلا داخل المستشفيات الجهوية أو الإقليمية أو داخل المستشفيات الجامعية، بحيث أن عددها قليل بالنسبة للضغط والإكراهات التي عليها، وعلى الخصوص كذلك أن المستعجلات تستقبل كذلك الأشخاص الذين ليسوا في حالة استعجال، ومن الصعب حينما تيجيك واحد المواطن في حالة غير مستعجلة، تيمكن له يصبر ويأخذ ميعاد آخر، يعيني هذا لا يتقبله نهائيا المواطن.

كذلك مع الأسف، على أن المواطنين ما كيصبروش كذلك كثيرا، حنا عندنا مؤشرات على الصعيد الدولي، مثلا في كندا في المستعجلات معدل الانتظار هو 8 ساعات، في فرنسا مثلا ما بين ساعتين إلى 3 ساعات، في حين أنه في بلادنا إلى انتظر ربع أو نصف ساعة يصبح أن المستشفى غير صالح، وغير ذلك من العبارات أنا ما كنبغيش نبرر، أنا عارفة بلي كاين إشكاليات حقيقية مطروحة عندنا الاستعجالات،

فلذلك وعلى اعتبار أن المصالح الإستعجالية تعتبر كما قلت البوابة الرئيسية للمؤسسة الإستشفائية، فإننا سننكب مستقبلا ضمن إستراتيجية للوزارة لتأهيل العديد من المصالح الاستعجالية التي لا ترقى حقيقة بمنظومتنا الصحية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيدة الوزيرة على إجابتكم الواضحة فيما يتعلق بهذا القطاع الذي نعتبره قطاع حيوي بالنسبة لصحة المواطنين، وكذلك بالنسبة للصحة العامة، فحقيقة أن المستعجلات الطبية تعاني من مشاكل عدة، منها أولا ما كاينش ذوك الأطر الطبية الكافية، إذا أخذنا بعض الإحصائيات نجد أن هناك خصاص ديال 9500 ممرض، ثم بالتالي أن هناك أيضا، مثلا لكل 100 ألف مواطن نجد طبيب واحد يعني في بعض الدول النامية، إنما في المغرب فنجد 1800 مواطن لكل طبيب يعني فرق شاسع أو من بين الصعوبات أن المواطنين ما كيتلقاوش الصحة في وقتها إلى آخره.

ثم هناك بعض الضغط الذي يمارس على المواطنين في بعض المستشفيات، يقوم بعض الأطباء سامحهم الله، ولا أقول كل الأطباء، يقوم هؤلاء في بعض المستشفيات بتعطيل الأجهزة ويرسلون هؤلاء إلى المصحات الخاصة، وأعطي على سبيل المثال، هناك مستشفى محمد السادس الموجود في الفنيدق، بالقرب من مدينة تطوان، هناك بعض الممارسات غير الصحية تمارس على المواطنين.

فرجوعا إلى ميزانية الصحة التي هي لا تلبي حاجيات السكان، يعني المواطنين بحيث أنها ميزانية ضعيفة تصل إلى حوالي 4.8%، هذه النسبة من الميزانية العامة غير كافية إذا قارناها مع بعض الدول، كالأردن مثلا كنوجدو 9.4%، وفي لبنان 9.8%، وفي تونس 5.6%، إذن نحن لازلنا نحتاج إلى الرفع من مستوى نسبة الميزانية لوزارة الصحة حتى يمكنها أن تلبي طموح المواطنين.

هناك إشكال آخر فيما يسمى بالمساعدة الطبية أو الاستشارة الطبية، فعندما يتوجه المواطن إلى المستشفى من أجل الاستشارة الطبية، فإنه مطالب بأداء 40 درهم أو 60 درهم، إذن هناك المواطنين الضعاف لا بد من وضع حل لهذه الإشكالية التي تعيق صحة المواطن، وشكرا السيدة الوزيرة.

هناك كثير من الإشكاليات التي يجب طرحها، وسنتوسع مع السيدة الوزيرة إن شاء الله في اللجنة الموسعة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

إذن ننتقل إلى الأسئلة العادية، السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الصحة حول الخصاص الذي تعرفه بعض المناطق في المجال الصحي، للمستشارين المحترمين السادة: محمد الأنصاري، الطاهر الفيلالي، عزيز الفيلالي، محمد أبو الفرج. الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

أختي إخواني المستشارين،

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

اسمحوا لي في البداية وقبل أن أتقدم بسؤالي إلى السيدة الوزيرة، وقد حلت لأول مرة في مجلس المستشارين، في نطاق هذه الجلسة الدستورية الخاصة بالأسئلة الشفوية، أن أرحب بها، وأن أهنئها لتجديد الثقة فيها من جديد من طرف جلالة الملك، وجعلها على رأس هذا القطاع الهام ألا وهو قطاع الصحة.

ولن أخرج عن سياق الأسئلة التي سبق أن طرحت من قبل، وهي تهم مجملها سياسة القرب في المجال الصحي أولا، وخاصة في العالم القروي والخصاص الذي يعاني منه هذا العالم الذي عرف تهميشا على طول عقود من الزمن في شتى المجالات، ومن ضمنها بطبيعة الحال قطاع الصحة.

بدون شك أن الحكومة السابقة قد قامت بمجهودات جبارة في هذا الميدان، إلا أننا لازلنا نلاحظ، ونحن نمثل الأمة ونمثل المواطنين، وخاصة في مناطقنا التي نحن أعرف بغيرنا منها، وقد سبقني أحد الإخوان من الراشيدية إلى طرح المشاكل التي يعاني منها ذلك الإقليم، أن أقول أن المعضلة الكبيرة الآن هو في بعض الأحيان الغزارة وسوء التوزيع، هناك في بعض الأحيان كثرة الأطباء في بعض المناطق وسوء توزيعها على المستوصفات والمناطق النائية داخل نفس الإقليم أو نفس الجهة.

وأعطي مثال، أن إقليم الراشيدية مثلا، فيه 130 طبيب هذا شيء مهم ل500 ألف من الساكنة، ولكن عندما نأتي إلى المناطق التي هي

شبه معزولة داخل الإقليم، نرى أننا ننتقل من 10 آلاف أو 12 ألف مواطن لطبيب إلى 4000 مثلا في عاصمة الإقليم.

مثلا أعطي مثال دائرة الريصاني فيها حوالي 70 ألف من السكان فيها سبعة أطباء، إذا قمنا بعملية حسابية نجد أن هناك 10 آلاف مواطن لكل طبيب، مع العلم أن باحتساب 130 طبيب في الإقليم هناك طبيب لكل 4000 أو 3500.

إذن لابد أعتقد أن الوزارة، أن تنكب على إعادة النظر في الخريطة وتوزيع ما هو موجود في انتظار الآتي بالنسبة للأطباء والممرضين والممرضات.

وكذلك الذي نعاني منه في الجماعات القروية هو عدم حضور الأطباء باعتبار أن تلك المناطق تكون بعيدة عن المركز، الشيء الذي ندعو إليه السيدة الوزيرة هو خلق شراكة بين الجماعات المحلية وكذلك المراكز الصحية أو وزارة الصحة، من أجل تطعيم أو دعم أولئك الأطباء بوسائل النقل أو المحروقات للتنقل، لكي يكون العمل ذو جدوى.

وما يقال على الأطباء يقال كذلك عن الممرضين والممرضات، وخاصة أن مثلا إقليم الراشيدية هناك خصاص كبير في الأخصاء بحيث جل الأطباء المتواجدين هم في القطاع العام، وبالتالي أمراض العيون مثلا كلها الناس الذين يشتكون من أمراض العيون في تافيلالت والأطباء في المدن الكبرى. إذن أين هي سياسة القرب؟ ناهيك عن القطاع الخاص الذي كذلك ليس له تحفيزات لفتح مكاتب لأطباء أخصائيين في تلك المناطق.

إذن السيدة الوزيرة، نسائلك وأنت وافدة على هذا القطاع وأنت كلك طموح حسب ما عرفناه عنك في للقطاع الحكومي الذي كنت على رأسه سابقا، لابد أقول أن تكون هـ ك إستراتيجية جديدة، ولهذا نريد من هذه القبة أن يتعرف الرأي العام عن الإستراتيجية التي ستتعاملون معها مستقبلا في هذا القطاع لحل هذه الإشكاليات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

قبل إعطاء الكلمة للسيدة الوزيرة، حضرات السادة الوزراء، حضرات السادة المستشارين، يحضر معنا في هذه الجلسة رئيس مجلس الشيوخ الشيلي، السيد إدواردو فراي (Eduardo Frei) والوفد المرافق له، والذي حل علينا ضيفا عزيزا على مجلس المستشارين، وذلك في إطار علاقة الصداقة والتعاون التي تربط بين بلدينا ومؤسستينا التشريعيتين، وإنها لمناسبة غالية لنجدد لضيف المغرب الكبير، أصدق عبارات الترحيب والمودة، آملين في أن تشكل هذه الزيارة محطة جديدة على درب التعاون بيننا فيما يخدم المصالح المشتركة للشعبين الصديقين.

ويطيب لي أن أدعو الجميع للوقوف للترحيب بالسيد رئيس مجلس الشيوخ الشيلي والوفد المرافق له.

شكرا لكم.

الكلمة للسيدة وزيرة الصحة للإجابة عن السؤال.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

أريد في البداية، السيد المستشار، أن أطمئنك بأنه ما يعاني منه إقليمك تعاني منه جميع الأقاليم من الخصاص في الأطباء، وبالخصوص في جميع الاختصاصات، فلذلك تعمل وزارة الصحة من خلال سياستها العامة على الرفع من المستوى الصحي، وتعميم الخدمات الصحية لتشمل مختلف الجهات، وجعلها بالتالي في متناول كل الشرائح الاجتماعية.

وللوصول إلى هذا المبتغى، تعتمد الوزارة في إستراتيجيتها على شبكتين أساسيتين:

- شبكة المستشفيات؛
- وشبكة العلاجات الصحية الأساسية بالعالم القروي.

وتعتبر المؤسسات التابعة لهذه الأخيرة الأكثر ملائمة لتغطية المجال القروي، حيث تعمل الوزارة على تطوير هاته المؤسسات كما ونوعا، من خلال الاعتماد على معايير في برمجة المؤسسات الصحية الأساسية في المجال القروي، حيث أصبحت جميع تقريبا الجماعات تتوفر على الأقل على مؤسسة صحية من فئة "مركز صحي جماعي"، أنه أعرف على أن هذا غير كافي، ولكن تتوفر على الأقل على هذا المركز الصحي.

ويعمل بالمؤسسات الصحية للعلاجات الأولية بالعالم القروي 1230 طبيب من أصل 3385 طبيب، الذين يعملون بالمؤسسات

الصحية للعلاجات الأولية على الصعيد الوطني، وهو ما يمثل نسبة 36%.

ومن جهة أخرى، يعمل بالعالم القروي 4095 ممرض من أصل 9527 ممرض، يعملون بالمؤسسات الصحية للعلاجات الأولية على الصعيد الوطني، وهو ما يمثل نسبة 43%، بالإضافة أن الساكنة القروية تستفيد مثلها مثل ساكنة المدن، من خدمات المستشفيات العمومية التي يعمل بها 5815 طبيب و14221 ممرض.

وجاء على لسان السيد المستشار على أنه يمكن أن نبرمج بعض الاتفاقيات في إطار الشراكة ما بين الجماعات المحلية ووزارة الصحة لدعم الطاقم الطبي وشبه الطبي، الذي يعيش في مدن بعيدة والتي لا يتوفر لهم لا سكن ولا نقل، وهنا يمكن لنا نمشيو في هذا السياق ديال إبرام اتفاقيات شراكة، ونحن نعلم في وزارة الصحة أنه رغم هذه المجهودات وباقي قلة ونقص الأطر الطبية وشبه الطبية بحكم المناصب المالية اللي هي غير كافية اليوم لتغطية كافة التراب الوطني.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

أشكر السيدة الوزيرة على جوابها، ولكن نحن في نطاق النقاش فقط والحوار، وفي بعض الأحيان نطرح أشياء نحن أعرف من غيرنا بها، ولكن نتكلم مع الرأي العام من خلال هذه القبة، وأعطيت مثالا بإقليم الراشيدية، وأنا كذلك مع السيدة الوزيرة، أن هذا نموذج وكل ما يصدق على ناحية فهو يصدق على كافة النواحي في العالم القروي.

ولكن فقط نحن عيون السيدة الوزيرة، بمناطقنا لإيصال بعض الحقائق إليها التي ربما لن تصلها عن طريق الإدارة، وهنا سأعطي فقط بعض الأمثلة فقط للاستئناس ليس إلا، من أجل تحسين الوضع بالنسبة للمستقبل.

وأرجع دائما إلى الإقليم الذي أعرفه وأمثله باعتبار أنني أمثل الأمة ولكن منتخب من تلك المنطقة، مثلا هناك مستشفى صغير في مدينة الريصاني التي هي المركز النابض لدائرة، بأكملها حوالي 60 أو 70 ألف نسمة، وهذا المستشفى بني منذ عشر سنوات أو أزيد ولكن شبه مغلق لقلة الأطر، بحيث فيه 26 سرير لا تستعمل، هذا إما أن نقول أنه إهدار للمال العام، لأن الحكومة بنت المؤسسة ولم تعمل على إيجاد الطاقم الطبي الذي يعمل بها مع الخصاص الكبير، وبالتالي المواطن فهو مضطر إلى التوجه إلى عاصمة الإقليم أي الراشيدية أو أرفود أكبر نقطة إذا كان المرض ليس بالخطير.

ثم كذلك أعطي مثالا آخر، جل الأطباء الذين يعينون يسكنون بعيدين عن الجماعات القروية ونعرفهم ونتفهم الوضعية، ولكن نريد السيدة الوزيرة، إذا كان هناك تعاقد مع طبيب أراد أن يدخل إلى القطاع العام عليه أن يتحمل ذلك بسلبياته وإيجابياته، وبالتالي أن يعين لدى الجماعة وليس لدى الإقليم، لكي يكون ملزما بالعمل داخل تلك الجماعة، لأن هاد سبعة أطباء اللي تنقول لك مثلا في الريصاني، كلهم يسكنون في الريصاني ويعملون في الريصاني، والمستشفى مغلق والجماعات فيها مراكز طبية ولكن مغلقة، لا تستعمل، لا يستفيد منها المواطن، حنا بغينا نعاونوك ونكونو أعينك لإيصال الحقائق إليك السيدة الوزيرة.

ونعرف جديتك وحرصك الأكيد وأنت منتخبة ونائبة ومشهود لك كذلك بتتبع أعمال المواطنين، بدون شك ستكون هذه اللقاءات داخل قبة البرلمان أمام الرأي العام تحفيزا من أجل بلورة إستراتيجية جديدة، تكون في خدمة المواطن في المجال الصحي وخدمة سياسة القرب، تماشيا مع البرنامج الحكومي الذي جاء به السيد الوزير أمام المجلس، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

السؤال الموالي موجه أيضا إلى السيدة وزيرة الصحة، حول وضعية خريجي مدارس تكوين الأطر شبه الطبية، للمستشارين المحترمين السادة: إدريس الراضي، عبد المجيد المهاشي، نور الدين بركاع، الحبيب الزويكي، عبد الحميد أبرشان، أحمد الشافعي، الغازي لغرارية، علي أساكتي، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

السيدتان والسادة المستشارين المحترمون،

السيدة الوزيرة المحترمة، في أول مبادرة من نوعها منذ إحداث معاهد تأهيل الأطر في الميدان الصحي الذي صدر المرسوم المتعلق به سنة 1993، قاطع أزيد من 1780 من خريجي هذه المدارس من

فوجي 2006-2007 مباراة التوظيف التي أعلنت عنها وزارة الصحة، مؤكدين رفضهم التام لمبدأ اجتياز مباراة للتعيين، علما أنهم اجتازوا مباراة الولوج وعدم علمهم آنذاك بهذا الإجراء.

واعتبارا لكون عدد المتخرجين لا يتجاوز 1600، وكون الخصاص المسجل في هذا النوع من الأطر يقارب 9000 منصب حسب الإحصائيات الرسمية طبعا، على هذا الأساس فإن قرار إجراء مباراة لتوظيف هذه الفئة، يعتبر رجعيا لأن المستجدات التي أدخلت على المرسوم المذكور لم تقع إلا في شهر أبريل من هذه السنة، كما أنه سيساهم في تعزيز طوابير الطلبة المعطلين وأن القطاع الخاص لا يمكنه استيعاب كل هذا العدد.

لهذه الأسباب السيدة الوزيرة المحترمة نسائلكم، عن الإجراء الذي تنوي وزارتكم القيام به لحل هذه الإشكالية لتبديد مخاوف هؤلاء الخرجين؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة الصحة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

في الحقيقة السيد المستشار، أنا أستغرب استغرابا تاما على طرحكم هذا السؤال، لأن هذه المدارس التي تكون الممرضين والممرضات التابعة لوزارة الصحة، تكون ممرضين وممرضات لا للقطاع العام ولكن كذلك للقطاع الخاص.

أنا أستغرب لأنه تعلمون على أنه وزارة الصحة لا تتوفر على 9000 منصب مالي هذه السنة، بطبيعة الحال كاين خصاص ولكن تعلمون ماعندناش، أنتم ناقشتم الميزانيات القطاعية وناقشتم ميزانية الدولة لهذه السنة وما عندش وزارة الصحة 9000 منصب، فإذن أشنو هو اللي يمكن أن يحقق الإنصاف والعدالة ما بين جميع المرشحين لهذه المناصب المالية؟ وهي المباراة.

وأستغرب لماذا لا نطلب من مثلا وزارة التجهيز، أنها توظف جميع اللي دوزوا المباراة لولوج المدرسة الحسنية للمهندسين، أو جميع المدارس التابعة للتربية الوطنية أو التجارة الخارجية أو وزارات أخرى، لا ما تيكونش التوظيف مباشرة بعد خروجهم من هذه المعاهد؟ وأنا أظن على أنه المباراة هي تبقى ... ومن قبل جاء السؤال حول محاربة الرشوة في إطار تخليق الحياة العامة.

أظن أنه ولوج إلى مناصب الدولة من اللازم أنه نمر من مباراة، هم رافضين المباراة رغم أننا فتحنا معهم الحوار، وقدمنا لهم حلول اللي غادي يمكن تنصفهم أكثر وأكثر، ولكن هم رافضين وأنا لا أفهم لماذا؟

كاين الأطباء اللي كيتخرجوا من كليات الطب، تيدوزوا المباراة باش يدخلوا كأطباء، الإداريين يعني جميع الفئات الآن أصبح المبدأ ديال الدولة باش الواحد يلج إلى الوظيفة العمومية وهي المباراة، وحتى أحد ما غادي يستثنى من هذا المبدأ، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيدة الوزيرة على جوابها.

في الحقيقة السيدة الوزيرة، ما عندكم علاش تستغربي لأنه ما قلتش بأن كاينة 9000 منصب مالي في الوزارة، مايمكنش أن أقولها، هذا في الخصاص حسب الإحصاءات الرسمية ديالكم، بأنه حاليا خاص 9000 ممرض عاد باش نكونو في المؤشرات العادية، ولهذا ما عندكمش علاش تستغربوا سؤالي كان واضح كنتكلم على الخصاص.

فنحن نتساءل جميعا على جدوى المباراة، أنتم قلتم بأنه كاين عدد من المناصب، خص تكون مباراة باش... هاذ الناس كيقولو لك مادام دخلوا بمباراة إلى معاهد التكوين، ومادام أن التكوين هو تكوين جيد فلماذا تلتجئون إلى المباراة لاكتشاف كفاءتهم من جديد؟

علاش في التعليم؟ أنتم طرحتم نفس السؤال قلتم علاش ما طرحتوش الموضوع على وزارة التجهيز؟ حول مهندسي المدرسة الحسنية أو المحمدية، إلخ، كيدوزوا مباراة راه هذا هو سؤالنا، راه السؤال مطروح على الحكومة بصفة عامة.

لأن مايمكنش أن واحد دوز مباراة وتكون، ومن بعد يدوز مباراة باش يوظف هاذ الشي اللي كناقشو حاليا.

مثلا علاش ما تديروش بحال مراكز تكوين المعلمين، عمر ما شي مركز المعلمين كياخذ الطلبة على حسب المناصب اللي عندو، ما عمرنا شفنا شي دركي مكون وداير ما عندو خدمة، أو شي بوليسي

يدور ما عندو خدمة تكون وما عندو خدمة، علاش ما تكونوش بحال ذوك القطاعات، هذا هو سؤالنا؟

كذلك كان عليكم السيدة الوزيرة، باش تبحثوا، نحن نعرف جمعا أنه العالم كله عندو خصاص كبير في هذا الميدان، في هذا القطاع، دول عديدة عندها خصاص في الممرضين والممرضات، تبحثوا على اتفاقيات، تكونوا ممرضين وممرضات يمشوا إلى دول أخرى لكي يشتغلوا، عوض أن يتكونوا ويخرجوا يبقاوا على المباراة، شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصحة:

بغيت نقول مادام أنه هناك مناصب مالية محدودة اللي ماغديش يمكن لنا أن ندمج جميع هذه الفئات، إذن من الضروري أنه نلقاوا واحد الحل باش نوفرو العدل والإنصاف فيما بينهم، ثم يمكن لي أن أقول لكم على أنه هاذو مدارس كمدارس كثيرة تابعة لوزارات أخرى، اللي ما كتكونش فقط للوزارة، نكون لا للقطاع العام ولا للقطاع الخاص، إذن هاذ هو التوضيح.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة، شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة المساهمة القيمة وشكرا.

إذن ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى قطاع التجهيز والنقل وعددها ثلاثة أسئلة.

السؤال الأول موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، حول المعايير المتخذة لوضع عملية التشوير في الطرقات، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد الكور، محمد طريبش، أحمد الشرقاوي، محمد العقاوي، عبد السلام أحادوش، عبد السلام الودي، ناصر ميلود، محمد البطاح، عبد القادر البريكي، محمد عبده عز الدين، العربي الهرامي، مولاي إدريس الحسني العلوي، الميلودي عفوت، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد طريبش:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

إخواني المستشارين،

تعرف بلادنا ولله الحمد أوراشا مفتوحة في مجال بناء الطرقات وشقها، ونتمنى من الحكومة الجديدة أن تستمر في برنامج فك العزلة عن العالم القروي، وتوسيعه ليشمل مختلف عمالات وأقاليم المملكة.

في مقابل ذلك، نتمنى أيضا من الحكومة أن تعمل على الرفع من وتيرة شق الطرق السيارة التي تعتبر شرايين الاقتصاد الوطني.

وفي مقابل هذا التطور، نجد أن عملية وضع علامات التشوير لا تساير هذا التطور، الشيء الذي يخلق ارتباكا واضحا في الطرقات وخصوصا في الطرق السيارة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد كريم غلاب وزير التجهيز والنقل:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيدة الوزيرة،

لابد قبل كل شيء أن أؤكد على أنه الحكومة عازمة على مواصلة وتيرة الإنجازات، والرفع من هذه الوتيرة لا فيما يخص الأوراش الكبرى مثل الطرق السيارة، ولا فيما يخص الأوراش ذات التأثير الاجتماعي الكبير، وذات التأثير على محاربة الفقر وخصوصا في العالم القروي، بما فيها الطرق القروية ولا الأوراش الأخرى المرتبطة بالصيانة الطرقية، التي تجعل أننا نقوم بعمليات تهم المحافظة على رصيد البنية التحتية وعلى رأسها الطرقات.

وفي هذا المجال كله، تأتي عملية التشوير، على رأس الأولويات لأنها هي التي تعتبر النظام المعلوماتي لربط المواصلات، يعني ما بين السائق والبنية التحتية، وهذه المعلومات التي تشاهد على هذه اللوحات هي دائما مرتبطة بالتشوير، هي دائما تخضع لعدة اعتبارات.

أريد أن أشير إلى أننا نستعملها في مجال المحافظة على حوادث السير، يعني على السلامة الطرقية لتنظيم حركة السير، أو في توجيه المستعملين، كاين فرق ما بين علامات السلامة الطرقية أو علامات التشوير وتوجيه مستعملي الطريق، سواء على الطرقات ما بين المدن أو داخل المدن التي تشرف عليها الجماعات المحلية.

عادة تعطى الأولوية لهذه العملية داخل البرامج ديال السلامة الطرقية، وداخل برامج صيانة وعصرنة الشبكة الطرقية.

لابد من الإشارة إلى أن هذه العمليات أو هذه التقنيات تخضع لضوابط والمعاهدة التي نتبعها هي معاهدة فيينا 1968، والتي ترجمناها إلى قرارات لبعض الحالات التي تكون قرارات مشتركة ما بين وزارة الداخلية، ونطبقها حتى نكون متناسقين مع هذه المعاهدة، تخضع إلى تحيينات من حين إلى آخر.

أما فيما يخص شبكة الطرق السيارة، بغيت نشير إلى أن تقوم شركة الطرق السيارة بقدر ما تقوم بفتح وشق الطرق السيارة، بقدر ما تجهزها بجميع علامات التشوير، لا من تلك المرتبطة بالسلامة الطرقية أو تلك المرتبطة بتوجيه مستعمل الطريق.

وأدخلت عدة تحسينات، أريد أن أذكر البعض منها، علامات التشوير السياحي والثقافي، ماكانش متواجد من قبل، والآن أدخلناه، فعندما نمر من مدينة عتيقة أو من واد أو من مجال أو من منطقة، يمكن أن نشير إليها، فنقوم بعلامات خاصة، كذلك العلامات التي تميز ما بين دخول المدن التي استعملنا لها اللون الأخضر، وعلامات التشوير التي تعطينا التوجهات في استكمال المسار للسائق.

كذلك لا بد من الإشارة أنه البنيات التحتية تخضع دائما لدراسات وأنه في هذه الدراسات نطلب من مكاتب الهندسة أنها تقوم بالدراسات الخاصة بالتشوير.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد طريبش:

نشكر السيد الوزير على الإجابة عل هذا السؤال المتعلق بالطرق السيارة وبالتشوير، ونظام التشوير، وكذلك عصرنة هذا الجانب اللي هو مهم، بحيث أن سلامة المواطنين وسلامة السائق، يعني كتمثلوا هذه الطرقات وتشويرها وكذلك العلامات المعتمدة نسبة 50%.

الآن عندنا سؤال نطرحه حول مدونة السير على الطرقات، هل هناك مكان يتضمن فصول قانونية في هذا الجانب حتى يتم إشعار المواطنين؟.

وقلنا السيد الوزير، كما تفضلتم بأن حكومتنا الموقرة مستمرة في هذا الورش، ونتمنى أن تستمر، وكذلك يجب أن تخضع هذه الطرق إلى المعايير الدولية، خصوصا بالنسبة للطرق السيارة، بحيث أننا نلاحظ أن الطرق السيارة فيها اتجاهين وليس ثلاثة، فالاتجاه الأول يكون على أقصى اليمين خاص بالشاحنات والآليات الكبيرة، حتى لا تسبب في مشاكل الحوادث بالنسبة للسيارات العادية هذا الجانب نفتقره في طرقنا السيارة.

ثم أيضا الجانب الآخر، وهو أيضا الاهتمام بالعلامات وعلامات التشوير في الطرق التي تمر بالعالم القروي، بحيث أنه أحيانا عندما تمر في بلد ما أو في منطقة ما أو في إقليم ما، نجد أن هناك طرق تفتقر إلى هذه العلامات، وكذلك الخطوط البيضاء، ونعرف بأن هذه العلامات وهذه الخطوط وهذه ... هي الدليل الناجح والتي تدل المسافر على طريقه وفي أحسن الأحوال، وبالخصوص أنها تقلل من المخاطر التي يتعرض لها المسافر أو السائق، وبالخصوص في الليل وفي أحوال الطقس الرديئة.

ثم بالإضافة هناك جانب آخر السيد الوزير، متعلق بالصيانة والمحافظة على الطرق، فنطلب من وزارتكم إعطاء الأوامر الصارمة بالنسبة للمديريات الجهوية والمديريات الإقليمية، للتتبع وللصيانة، بحيث أن الطريق سلامتها هو الصيانة المستمرة.

ثم أيضا الجماعات المحلية أيضا، هي بدورها تساهم في صيانة هذه الطرق حفاظا على حياة المواطنين، وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

إذن في إطار التعقيب، بغيت نجيب بعض الإيضاحات وبعض المعلومات التكميلية، لا فيما جاء في التعقيب ولا فيما يخص تكملة الجواب الأول اللي جيت به.

أنه صحيح أنه السلامة الطرقية عندها ارتباط مع الإشارات ومع التشوير لا الأفقي ولا العمودي، ولذلك نوليها أهمية خاصة في كل برامجنا في معالجة ما نسميه بالنقط السوداء، في معالجة العمليات المرتبطة بالصيانة الطرقية، لا الاعتيادية ولا تلك التي نقوم بها كل خمس سنوات وكل عشر سنوات.

كذلك نوليها أهمية في نصوصنا القانونية، التنظيمية إلخ ...، وفي مجال مشروع مدونة السير هي فيها نسبة معينة من المواد التي تتطرق لهذا الأمر.

فيما يخص بعض الأمثلة التي جاء بها السيد المستشار، تكلم على المحورين اللي كيكونوا موجودين على الطريق السيار، صحيح أن هناك محورين، هناك واحد اللي كيكون على اليمين وواحد على السيار، على اليمين يهم السرعة المنخفضة، ولكن يجب أن تكون أكثر من 60 كلم/ساعة، وهذا كذلك موجود في مشروع مدونة السير.

كذلك المحور الآخر (المحور السريع) ما خصوش يتعدى يسرعة 120 كلم/ساعة، ولكن هاذ المحورين، هذه هي النقطة اللي بغيت نجي لها، يعني ما تيحدوش نوعية العربات، إذن عربة الوزن الثقيل إذا لم تتعدى سرعتها المحدودة، يمكن لها تمشي على المحور الثاني.

فيما يخص العالم القروي، كذلك بعض الأمور لابد من أن نعرفها، كاين بعض الطرقات في العالم القروي لا يتعدى عرضها 4 أمتار، هذه الطرق التي لا تتعدى 4 أمتار ماشي غلط وهذا شيء معمول به عن قصد، لأنها لما تكون حركة المرور ضعيفة في الطرق القروية وفي بعض المرات تكون جد منخفضة، عشرة عربات في النهار، 20 عربة في النهار، 30 عربة في النهار مقارنة مع 300، 400، 500، 1000، 5000 كنعملوا فقط أربعة أمتار، حتى نوفر ميزانيتنا ونظفوها في طرق أخرى، وهذا يدخل في إطار ترشيد النفقات المعمول به.

ملي كتكون القارعة فيها فقط 4 أمتار، ما تيمكناش نفرقها بالخط المتصل الأبيض، هذا كيكون غير ممكن، باستثناء في بعض الأماكن الجبلية اللي تيمكن لها أن تعرف تساقطات مطرية كثيرة أو تعرف ضباب، في هذه الأماكن تنعملو التشوير الأفقي على جوانب الطريق، هذه هي المميزات اللي بغيت أن أشير لها، وبغيت أشير إلى أنه الحكومة والوزارة، عازمة على تحسين مستوى الخدمات الطرقية بصفة عامة وبما فيها علامات التشوير، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، حول المراحل التي قطعها مشروع تهيئة ضفتي وادي أبي رقراق، للمستشارين المحترمين السادة: خديجة الزومي، الناجي الفخاري، بلعيد بنشمسي، عبد اللطيف أبدوح، مصطفى القاسمي، محمد فوزي بنعلال، محمد كريمن، عبد الحميد بلفيل، يوسف التازي، عبد الكبير برقية.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، إن مشروع تهيئة ضفتي نهر أبي رقراق، الذي دشنه صاحب الجلالة نصره الله، يعد من المشاريع الضخمة والكبيرة ببلادنا، وله طبعا أبعاد وطنية تمتد فوق مجال رحب، كما له قيم رمزية نظرا للطابع الناذر الذي يتميز به الموقع الاستراتيجي المحمل بالدلالات التاريخية، زيادة عما سيساهم به هذا المشروع من إقامة لمناطق مهمة للتنمية السياحية والتنشيط الثقافي، كما سيساهم دون شك في التخفيف من مشكلة البطالة وتنشيط مجموعة من المهن والحرف، وذلك بتوفير 111.000 منصب شغل حسب ما قالت الحكومة.

ونظرا لانشغال وتتبع الرأي العام الوطني لهذا المشروع الذي يراهن عليه، وتطمينا له، نود معرفة المراحل التي قطعها هذا المشروع والآجال الممكنة لإنهائه، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

الزملاء الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أريد قبل كل شيء أن أذكر بأنه هذا المشروع الكبير لضفتي أبي رقراق، مشروع مهم جدا يدخل في إطار منظور الأوراش الكبرى، هذا المنظور اللي المغاربة كلهم كيعولوا عليه باش يخلق مناصب شغل كثيرة وينشط الاقتصاد، ويدفع بالاقتصاد المغربي.

بغيت بهذه المناسبة كذلك أن أشير إلى أن هاذ المشروع، بحال اللي جاء في تدخل السيدة المستشارة، كيشرف وكيتابعوا صاحب الجلالة، نظرا لضخامته ونظرا لأهميته، وهذا يتبين عن طريق الانطلاقة التي أعطاها صاحب الجلالة، من جهة ويتبين كذلك على طريقة تنفيذ هذا المشروع اللي هو مشروع مركب لعدد من العناصر، واللي كيشرف عليه بطريقة عملية ليست الوزارة، هي وكالة أبي رقراق، وهي مؤسسة عمومية لها مجلس إدارة ويترأس مجلس الإدارة السيد الوزير الأول، وهي التي تشرف على تنفيذ هذا المشروع.

بطبيعة الحال هذه الوكالة لا تذخر أي جهد في الدفع بالمراحل المرتبطة بتنفيذ هذا المشروع، إذن أين وصل هذا المشروع؟

أولا: تمكن باش يقطع عدة أشواط، منها تحسين إمكانيات الملاحة بإنجاز حاجزين صغيرين مع جرف قاع النهر، وهذا ما بين جسر مولاي الحسن ومدخل الواد، وهذا كيمكن يبان بالنسبة لسائر المواطنين اللي كيمروا من قنطرة مولاي الحسن.

ثانيا: إنجاز ميناء سلا الترفيهي "مارينا" حتى هو باين، والمواطنون كلهم كيشاهدوا أنه أنجز الذي يمتد على مساحة 8 هكتارات، أربعة منها هي الحوض المائي ديال هاذ الميناء الترفيهي، والذي تبلغ قدرته الاستيعابية 350 مكان يعني 350 حلقة للبواخر الصغيرة، اللي كيمكن لها أو اللي تحتاج إلى غرق ما بين 2 إلى 4 أمتار والطول حتى 20 مترا، هذا هو حجم البواخر الترفيهية اللي كيمكن يعني يحتضنها هاذ المارينا ديال أبي رقراق.

ثم انطلق في الشروع تهييء بعض الأماكن بجوار المارينا، اللي غادي توجه لاستقطاب مطاعم، أماكن للتنشيط، للترفيه والفنادق إلخ...

ثم كيمكن لنا نقولوا على أنه فيما يخص تنشيط سوق الشغل، تم إنشاء 6000 منصب شغل منذ بداية هذا المشروع، ويتعلق الأمر لا بمناصب الشغل داخل الوكالة أو مناصب الشغل مع الشركات المتعاقدة مع الوكالة، بداية أشغال حفر نفق الأوداية وهذا مشروع ضخم جدا، اللي غادي ينطلق من ساحة سوق الغزل، واللي غادي يخرج إلى وراء الأوداية، قرب مقبرة الشهداء، واللي غادي يحول حركة السير، واللي غادي يحافظ على بيئة هذه المنطقة، وسيحولها إلى منطقة خاصة بالراجلين واللي غادي تشرك ما بين rue des Consuls والأوداية، وسيؤثر إيجابيا جدا على مناخ مدينة الرباط، وسيتطلب تقريبا 36 شهرا ديال الإنجازات.

وأخيرا الشروع في الأشغال الأولى لتحضير الجسر الجديد، وكما عرف أنه قنطرة مولاي الحسن ستعوض بقنطرة أخرى أكبر حجما، اللي غادي يدوز عليها فيما بعد الترامواي، اللي غادي يربط ما بين سلا والرباط، وبالمناسبة مشروع الترامواي حتى هو انطلقت الأشغال الأولية لتحويل القنوات ولتحويل الشبكات المتواجدة على مصطبات الترامواي.

ومنذ أسبوعين تم تفويت الصفقة الخاصة باقتناء القطارات، هذه كذلك مرحلة حاسمة في تقدم هذا المشروع، أذكر بأنه طلب العروض يهم 46 عربة من نوع ترامواي، ويبلغ طول كل عربة 60 متر، وطاقتها الاستيعابية هي 560 مسافر.

وأخيرا، المشروع بصدد وضع اللمسات الأخيرة على تصميم تهيئة للمنطقة، اللي غادي يفتح فيما يعد المنطقة للتعمير يعني للبناء، ولكن بالحفاظ على المميزات لا الثقافية ولا الجغرافية ولا البيئية لهذه المنطقة.

إذن المشروع يتقدم بشكل ملموس، والدليل على هذا هو أنه المواطن اللي كيعبر ليل نهار قنطرة مولاي الحسن ما بين سلا والرباط يمكن له أن يشاهد هذا.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الوزير، في الحقيقة أنا ليس لي تعقيب لأن الإحصائيات التي أعطيتموها ستكونون أدرى منا بها، أقول لماذا طرحت السؤال؟

طرحت السؤال لأنه كثر الحديث أنه هناك اختلالات في هذا المشروع، وتوقف المشروع، إذن هل توقف هذا المشروع فعلا؟ وهل هناك اختلالات؟ ولا سيما وأنا أعلم الناس، أنكم رجل الأجندات وتعطون تاريخ، إذن هل ستنتهي أشغال هذا المشروع في الوقت والآجال المحددة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة، الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

فقط للإشارة أنه كما قلت لا شيء يجعلنا نشك اليوم في احترام الآجال التي سطرت والآجال التي تم التعهد حولها وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث والأخير الموجه للسيد وزير التجهيز والنقل، حول السياسة المتبعة في مجال النقل الجوي، للمستشارين المحترمين السادة: أحمد القادري، عزيز الفيلالي، كافي الشراط، الطاهر الفيلالي، محمد بلحسن خيري، علي قيوح، العربي سديد، عبد اللطيف أبدوح، عبد الحميد بلفيل، عبد الكبير برقية.

المستشار السيد أحمد القادري:

شكرا السيد الوزير.

السيدة الوزيرة،

السيدتان المستشارتان،

السادة المستشارون،

لا يخفى على أحد أهمية النقل الجوي في دوره الآن الاقتصادي والتجاري، بالإضافة إلى دوره في توفير النقل وتنشيط السياحة، إذا كنا نسجل بارتياح، السيد الوزير، تعاونكم في الحكومة السابقة بينكم وبين زميلكم السيد وزير السياحة، في الوصول إلى عدة اتفاقيات، تتماشى مع الأجواء المفتوحة OPEN SKY، وآخر حاجة الآن كنتم في تونس ووقعتم على الأجواء المفتوحة بين تونس والمغرب.

على كل حال هذه الأهمية لا تخفى على أحد، ولكن هناك منافسة قوية وشرسة، وهناك كثير من الشركات التي اختفت وهناك شركات كبرى هي التي الآن توجد في الميدان.

ففي هذا الجو نريد أن نعرف دور الخطوط الجوية المغربية، التي هي شركة وطنية التي لعبت دورا أساسيا فيما يتعلق، أولا بالتعريف بالمغرب، ثانيا يمكن نقول ممارسة الزيادة في الأسفار التي تقوم بها.

لكن هذه المنافسة تتطلب، لكي نكون أقوياء، الحكامة الجيدة داخل الخطوط الملكية المغربية، الآن هناك نسبة 52% من الطائرات اللي تتمشى في وقتها، ثانيا نتساءل كيف يمكن أن كل إدارة جديدة تتجيب مساعدين خارج الأطر الموجودين في الخطوط الملكية المغربية؟

ويكفي أن نعطي مثالا، مدير مركزي بسبعة مليون سنتيم شهريا Bac+2، مدير عام بالنيابة: 12 مليون سنتيم Bac+4، بينما هناك أطر موجودة داخل الشركة.

هناك كذلك تعاون دولي مشكل الخطوط الجوية السينغالية الذي ساهمت فيه الخطوط الجوية الملكية، بعثنا بإطار تقني طيار، طيار ما غادي هو شاي يدير marketing ويدير التسويق، فاحنا تنعرفو المشكل الآن اللي كاين متاع التسيير في هذه الخطوط التي شاركنا فيها الخطوط السينغالية.

كذلك السيد الوزير، لا بد ما نبقاوشي نقول الأطر أنها خصها دائما إصلاحات، دائما ها هما الربابنة دائما يهددون بالإضراب، النهوض بهذه الشركة يتطلب الحكامة الجيدة، يتطلب التكوين، وبالأخص بالنسبة les escales وبالنسبة لأطر les escales الذين هما تيكونوا على الميدان.

كذلك نريد أن نشير السيد الوزير إلى فكرة تروج، واش ممكن نعرفو واش غادي تكون تدخل في عدم التسيير المحكم للشركة، نبدلو العلامة التجارية هذه العلامة التجارية كم ستكلفنا، سنغير الألوان التي تعبر على الشركة في les agences في المطبوعات، في اللباس، أعتقد هذا سيكون مضيعة للوقت ومضيعة للمال ولا فائدة فيه.

على كل حال باقي نتكلم على السياسة الإستراتيجية بين المغرب وإفريقيا، ولا بد الاهتمام بالإفريقيين لأن نحن نقطة انطلاق من إفريقيا إلى أوروبا، وإلى الشرق العربي، كذلك مع دول أمريكا اللاتينية، هذه أمور يجب أن يخطط لها بإستراتيجية دقيقة، تجعلنا نقف في وجه المنافسة الشرسة وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

إذا سمحتم سأجيب عن هذا السؤال عبر شقين، الشق الأول هو النقل الجوي بصفة عامة، والشق الثاني هو النقل في الخطوط الجوية الملكية، والملاحظات التي أثارها السيد المستشار المحترم.

فيما يخص النقل الجوي، النقل الجوي عرف منذ سنة 2004 تغييرا جذريا في التوجه السياسي الحكومي، بحيث أنه مارسنا سياسة التحرير النقل الجوي، والتي أعطت نتائج جد مهمة والمرتبطة بطبيعة الحال برؤية 2010 في السياحة، وبطبيعة الحال نفس الطريقة التي كنا نهجنها في إطار الحكومة السابقة، سنواصلها لنصل إن شاء الله إلى هذا الهدف، ديال 10 مليون سائح في سنة 2010، ونعرف أن النقل الجوي يلعب دورا كبيرا لأنه 70% من السياح يأتون إلى المغرب عن طريق الجو.

كان التحدي هو كالتالي: كان علينا أن نرفع من عدد المسافرين في 2003، من 5.2 إلى 15.6، يعني ثلاث مرات.

كذلك من ناحية عدد الرحلات كانت 560 رحلة في الأسبوع، كان علينا أن نرفع هذا الرقم إلى 1300 رحلة في الأسبوع، ما بين 2003 و2010، هذا علاش؟ لأننا فتحنا الأجواء، لأنه مضاعفة ثلاث مرات مجهود النقل الجوي لم يكن ممكنا بدون مشاركة الشركات الأجنبية.

الحمد لله أعطت نتيجة جد مهمة، والتي تتجلى في أنه اليوم على 44 شركة التي تقصد المغرب، 22 منها، يعني شركة على اثنين جاءت بعد سياسة التحرير النقل الجوي، يعني لولا هذه السياسة، سياسة التحرير النقل الجوي، لما كان عدد الشركات يصل إلى 44، أظن أنه لم يكن سيصل فقط إلى النصف، ولكن لم يكن في هذا المستوى سيكون 28، 30، إلخ... وعدد السياح سيكون أقل بكثير.

هذه الشركات هي مثلا، أغلبيتها و19 منها هي أوربية:

- Corse Air؛
- Aigle Azure؛
- Air Europa؛
- neos؛
- Air One؛
- myway؛
- Thomsonflay؛
- easyJet، إلى غير ذلك...

ولما نتكلم على easyJet أو Ryanair، هذه شركات low costالعالمية، اللي يعني عملنا مجهود باش تقصد المغرب، لأن توجهها كان دائما فقط أوربا، وما كتشوف شاي الجنوب، ولكن بسياسة فتح الأجواء وخصوصا اتفاقية Open Sky ،التي تكلمت عليها هي التي جلبت هذه الشركات.

إضافة إلى ذلك أصبح المغرب كذلك أرض للاستثمار في مجال النقل الدولي والنقل الجوي، شركات مثلا jet4you، و atlas bleu، للي هي الفاعل ديال الخطوط الملكية المغربية.

رقم آخر على مستوى العرض، يتم حاليا الربط بين المغرب و37 بلد و66 مطار، يعني في 2003، عرض 37 بلد كانت 29 بلد، وعوض 66 مطار كانت 43 مطار.

والأرقام ديال الارتفاع سنة 2004، 21%، 2005 22%، 2006 18%، ووصلنا الآن إلى 8.5 مليون مسافر، ونراهن في سنة 2007 إن شاء الله إلى 10 مليون مسافر دوليين، في سنة 2006، كان عندنا 10 مليون مسافر بما فيهم دوليين أو في النقل الجوي الداخلي، إلى غير ذلك ...

في هذا المجال وهذه هي الحصيلة الخطوط الملكية المغربية، أستسمح السيد الرئيس، على الوقت نزيد نستغرق 2 دقائق إذا سمحتم، يعني الخطوط الملكية المغربية لعبت دورا كبيرا.

الدور الأول هو الصمود، الصمود أمام هذه السياسة، سياسة فتح الأجواء، الآن حنا بغينا مزايا التحرير وما بغيناش الخسارة ديال التحرير، بغينا نحافظو على واحد الرصيد مقاولتي كبير، للي هي الشركة الرائدة في هذا المجال للي هي الخطوط الملكية المغربية، أولا لازالت متواجدة لازالت تدافع على نفسها، وهذا الفضل يرجع للأطر وللمستخدمين ديال هذه الشركة.

هذا هو الأمر الأول اللي هو مهم جدا، وإلا سنكون قد خلقنا ما بين اختيار محرج بالنسبة لا للسياسيين ولا...، بطبيعة الحال كنا عملنا واحد الدراسة، للي مكنتنا أن نعرف مسبقا أنه بحكامة عادية، بأخذ بعض القرارات، بخلق شركة atlas bleu، بالتموقع حول الدار البيضاء، كانت يمكن الشركة أنها تقاوم، يعني لم أقل بسهولة ولكن كان من الممكن أنها معادلة كانت ممكنة، والحمد لله نجحت هذه الشركة، وهذا شيء مهم لا بد ما نشير له.

نقطة ثانية: للي تتعلق ببعض الأمور، التي أشار لها السيد المستشار، لما تكلم على الحكامة، لا بد كذلك في طريقة العمل أو التعامل مع هذه الشركة، لا بد ما نعزز ونبين ونجعل ونعتمد على منهجية عمل، تفصل بين دور الدولة ودور المؤسسة التي تسير الشركة.

الشركة هي شركة مجهولة الاسم ،عندها رئيس مدير عام، عندها مجلس الإدارة، نفصل ما بين دور الدولة في نهج سياسة التحرير، في تشجيع النقل الجوي، في احترام قواعد النقل الجوي، في احترام السلامة، في العديد من الميادين.

فيما يخص التدبير ديال الشركة، كاين الرئيس المدير العام، هذا المدير العام معين من طرف مجلس الإدارة، وبالتالي هذا الرئيس المدير العام، معين من طرف مجلس الإدارة وبالتالي حينما يقوم بعمله جيدا يبقى الرئيس المدير العام، ويكون عنده بطبيعة الحال حريته في عمله ليسير ويقاوم ويصل للنتيجة التي نطرحها أمامه، ونقول له نحن سنعمل التحرير، وأنت عليك بطاقمك أنك تأخذ القرارات التي تراها مناسبة لتدافع على شركتك، واللي تنشوف هو أنه الشركة الحمد لله غادية والتماسك اللي كاين ما بين الفئات المتواجدة داخل هذه الشركة، يعني

هو المقوم الأساسي باش يعني هذه المؤسسة، تقدر أنها تدافع على نفسها وترفع راية بلادنا ديال النقل الجوي ديالنا، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد أحمد القادري:

شكر السيد الوزير.

فعلا نحن معكم في أن الاختيارات ليست سهلة، نحن مع اختيار الأجواء المفتوحة وتحرير النقل، وكذلك المحافظة على الإيجابيات فيما يتعلق بالشركة الوطنية للي هي الخطوط الملكية المغربية.

طيب هذه الاختيارات لا نقاش فيها، ولكن عندما نتلكم على التخطيط وعلى الإستراتيجية راه هذه خص مشاركة الجميع وخص الحكومة، أنتم السيد الوزير، الوصي على القطاع، بالإضافة للبرلمان، الذي سيناقش هذا الشيء في اللجنة باش تكون واحد الاختيارات اللي هي تتمشي في الخط اللي باغيه الجميع.

بطبيعة الحال إذا ما كانتش الحكامة الجيدة، لا يمكن لنا أن ننجح في هذه المعادلة الصعبة التي تكلمت عليها، لا يمكن أن نقبل متفقين، أنه التأطير خصو يكون، ولكن ماشي تكون الإدارة تتحي تتجيب الناس من خارج الشركة، وتتخلي الأطر وتتعطيهم مبالغ مهمة، وحقيقة هذا يثير الحساسيات ويخلق جو غير منطقي.

كذلك نتكلم على هذه السياسة، حقيقة خص يستفيد منها المواطن، عندنا 3 مليون من الجالية المغربية في الخارج، خص الأثمنة تنعكس ماشي بمشي les charters، يجي للمغرب ب2000 درهم، ويمشي للخطوط الملكية المغربية ويلقى أثمنتها 6000-7000 درهم، كاين الإنسان اللي تيجي هو وعائلته، كذلك الطلبة، كذلك المجتمع المدني، خص تكون واحد ...، ها حنا على أبواب الحج خص حقيقة حنا تنقلو واحد 30.000 ديال الحجاج، بطبيعة الحال مع الخطوط الجوية السعودية، خصنا نعمل des pôles، السيد الوزير، يعني أقطاب مع شركات أخرى التي توصل والتي تعطي الجودة والتي تحافظ على المنافسة وعلى السعر.

هذه الأمور كلها أساسية، لم نتكلم على النقل الداخلي الجوي، يعني حقيقة خصنا نشجعو السياحة الداخلية، ولكن عن طريق أسعار معقولة، احنا تنعرفو البرلمانين نفسهم ماذا يعانون، وبالأخص الإخوان متاع الجنوب.

كذلك أريد بهذه المناسبة، السيد الوزير، في السياسة الداخلية، يكون مطار تطوان، مثلا كقطب سياحي متيخدمش، علاش متيخدمش؟ في الشمال، يعني ما بقى يخدم لا في الصيف ولا في الشتاء، تيخص الناس يمشيو إلى طنجة، ومن طنجة خصها تأخذ تطوان.

كذلك بعض المناطق اللي تيخصها فك العزلة، وتعزيز الرحلات ماشي فقط في اتجاه واحد ولكن في جميع الاتجاهات، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

أتفق مع السيد المستشار على أنه مواكبة سياسة تحرير النقل الجوي وصمود شركة الخطوط الملكية المغربية، من لابد أن يعتمد على... أو يحتاج إلى حكامة جيدة، والذي أريد أن أضيفه هو أنه هذا الحكامة الجيدة، تستدعي فصل السلط وأدوار كل واحد في عمله، وهذا هو الفرق ما بين ما تقوم به الدولة وما تقوم به الشركة، مثلا التوظيف، تحديد الأجور... إلخ ومستوى الأجور، تبقى هذه القرارات، قرارات تابعة للقرارات التدبيرية التابعة لمجلس إدارة الشركة.

فيما يخص التوجهات الأخرى والأسئلة الأخرى التي جاء بها السيد المستشار، أشير لأن صحيح لا بد من أن نذكر، بأنه الأثمنة مثلا ديال النقل الجوي، ديال الخطوط الملكية المغربية، عرفت انخفاضا مهم ومنتوجات مهمة على مستوى الانخفاض، التي جعلت أنه عدد المواطنين الذين لم يكونوا يأخذون الطائرة، أصبحوا يأخذونها بالنسبة للأماكن أو المناطق الجنوبية مثلا، في اختصاصات السياسة التعريفية جديدة للي نهجها للي ربما ليست كافية لم تصل إلى المستوى الذي نطمح له جميعا، ولكن هنا يرجع الدور ديال الدولة باش نحاول نفكرو في سياسة النقل الجوي الداخلي، الذي يمكن أن يحسن مستوى الأثمان بعروض خاصة بالنسبة للنقل الداخلي.

ثم بالنسبة للمطارات، أو بالنسبة لموسم الحج، كذلك شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية، تهيىء نفسها باش كتقوم بهذه المهمة الموكولة لها من طرف الدولة، والتي تخلق تأثير على الشركة.

وأخيرا بالنسبة لمطار تطوان، تيخصنا دائما ما نخلطوش ما بين مطار، وحركة النقل الجوي، مطار يمكن له أن يحدث، ولكن حركة

النقل الجوي، تبقى راهنة بالمردودية ديال الرحلات التي تقصد هذه المنطقة.

ونحن في تصورنا ماشي حنا مع تعدد المطارات، وحنا مع بعض المطارات تكون موجودة في بعض الأماكن الإستراتيجية، والتي تكون مرتبطة بخطوط سريعة، سواء بالطريق أو سواء بالسكة الحديدية، وخصوصا في التوجه ديال السكك الحديدية ذات السرعة الفائقة، تجعل على أنه كل مطار يكون عنده منطقة التي تهمه، وتكون أوسع ما يمكن، باش تيكون عدد الرحلات الموجودة في المطار كثيرة وكبيرة، لأنه مطار كلما كان عدد الرحلات موجود وكبير، كلما تكون له المردودية، بحال واحد السوق ديال النقل كلما يكون الرواج اللي فيه كثير، كل ما يجلب خطوط إضافية.

وهذا هو التوجه الذي نحاول نهجه في مجال تخطيط النقل الجوي، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة وزيرة الثقافة، حول المحافظة على المآثر التاريخية، للمستشارين المحترمين السادة: ناجي الفخاري، عبد العزيز لعزابي، مصطفى القاسمي، العربي سديد، حمة أهل بابا، مصطفى ميارة، تيتني العلوي، محمد الكحل، يوسف التازي، محمد فوزي بنعلال، علي قيوح، الطاهر الفيلالي، عزيز الفيلالي، محمد أبو الفرج، الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد ناجي فخاري:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة الوزيرة،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين المحترمين،

من المعلوم أن المغرب يتوفر على تراث حضاري متنوع، يضم آلاف المنشآت العمرانية منها أزيد من 250 كلم، من الأسوار حوالي 30 مدينة، ما يقرب من 150 موقع أثري هام، كما تم جرد ما يزيد على 15.000 معلمة وموقع، موزعين على مختلف الأصناف، ولم يرتب من هذه المعالم، سوى 360 موقع ومعلمة، ولم يسجل سوى 7 مواقع ومدن في قائمة التراث العالمي.

وبالإضافة إلى ما تزخر به المدن العتيقة من قصبات وقصور نعتز بها، إلا أنه يلاحظ أن كل هذا التراث الهام، لا يحظى بالقدر الكافي من العناية، وأصبح معرضا للتلاشي والضياع والتلف والنهب في بعض الأحيان.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة، ماهي الإستراتيجية المستقبلية للوزارة من أجل الحفاظ على تراثنا المغربي؟

هل تمت عملية جرد الممتلكات الثقافية لحماية إرثنا الثقافي؟

لماذا، لحد الآن لم تفعل القوانين للحد من ظاهرة تهريب الآثار؟

هل هناك إستراتيجية للتعاون بين الوزارة ومنظمة اليونسكو وكافة المناطق الدولية، للحد من ظاهرة تهريب المآثر التاريخية؟ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيدة الوزيرة.

السيدة ثريا جبران قريطيف وزيرة الثقافة:

شكرا.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

زميلي الوزير،

في البداية أود أن أشكركم على اهتمامكم بمآثرنا التاريخية، وهو كما تعلمون اهتمام مشترك بين حكومة صاحب الجلالة أعز الله أمره، والمسؤولين المحليين، وكل الفاعلين الثقافيين والجمعويين.

حين توصلت بالسؤال، راجعت المصالح المختصة في الوزارة، فوافتني مشكورة بالمعطيات التي سأعرضها عليكم، وأعدكم بأنني سأتتبعها وسأتتبع كل نقص فيها، بل كل أعمالها إن شاء الله، لذلك أود أن أعبر عن تقديري للسيدات والسادة المستشارين المحترمين، على الانشغال الذي أبدوه إزاء وضعية التراث الوطني، وقضية حمايته ووقايته من الضياع ومن الاندثار.

فيما يخص القصبات والقصور المتواجدة بالأحواض الصحراوية، يعني درعة، دادس، زيز، تودغة، أغريس، فإنه منذ قبول الطلب المغربي سنة 1987 من أجل تسجيل موقع قصر آيت حدو، ضمن قائمة

لائحة التراث العالمي، تمكنت الوزارة من إنشاء مركز للدراسات والأبحاث، حول قصبات الأطلس والجنوب، تحول فيما بعد إلى مركز لصيانة وتوظيف التراث المعماري بمناطق الأطلس، وذلك بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمدينة ورزازات بقصبة تاوريرت التاريخية.

ورغم أن المركز أحدث بورزازات، فإنه يهم المجال الجغرافي الممتد من إقليم فكيك، إلى الأقاليم الجنوبية، مرورا بالراشيدية، أزيلال، ورزازات، زاكورة، تارودانت، أكادير، تزنيت، طانطان، طاطا، كلميم، ويشكل بالتالي الأداة الأساسية لاستراتيجية الوزارة للتعامل مع التراث المتعلق بالقصبات والقصور.

منذ ذلك الحين، والعمل مستمر من أجل تحقيق تقدم في صيانة هذا التراث الهام، وقد تم في هذا الإطار ترميم جزئي لقصر آيت بن حدو، بدأ منذ 1991، ولا يزال مستمرا إلى هذه الساعة.

ونظرا للوضعية المعقدة في الجانب العقاري أيضا، فقد اهتم المركز بالمجالات والأماكن العمومية التي توجد في ملكية كل السكان، تفاديا للمشاكل إلى حين وجود حلول للقضايا العقارية للقصر.

إضافة لمختلف الأعمال الترميمية بتاوريرت، وآيت بن حدو، كانت هناك أشغال بمخازن الحبوب الجماعية في كل من أزيلال، فاخور، وسيدي موسى، وورزازات، إغرم، ونكدال، وأعمال للترميم والتوظيف في قصر تمنكالت، وترميم ضريح الوالي الصالح إلخ...

وعموما جرت عمليات الترميم بالمناطق التالية: بآيت بن حدو، بأزيلال، بورزازات بالراشيدية، وبزاكورة، هذا إضافة إلى تدخلات في كل من مناطق طاطا، وولاية أكادير، والأقاليم الجنوبية العزيزة.

ورغم هذا فالتراث المعماري الخاص بالبناءات الترابية، لازال يواجه صعوبات كبرى لا يمكن لوزارة الثقافة وحدها، أو لمركز صيانة التراث المعماري بمناطق الأطلس والجنوب مواجهتها.

فمن جهة، هناك كثرة القصور والقصبات، وحوض درعة يتواجد به 300 قصر، وهناك في زيز أكثر من 600 قصر، ناهيك عن حوض أونيلا ومكون ودادس وتودغة وواحات اسكودرا وطاطا وكلميم وفكيك.

بالطبع هناك ضعف الإمكانيات المادية للقيام بعملية الترميم، هناك تعقد الوضعية العقارية للبنايات الترابية، وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

نشكركم على جوابكم السيدة الوزيرة، وتوضيحاتكم، لكن في الفريق الاستقلالي، نود لفت النظر، لأنه في ظل العولمة والانفتاح المتزايد، وأمام إشكالية الغزو الثقافي ولوج الألفية الثالثة، لابد من وضع أسس جديدة لتدبير التراث الثقافي الوطني وتفعيل دور الثقافة في التنمية الشاملة، خاصة المدن الداخلية المتوفرة على السياحة، بطبيعة الحال السياحة تتجلى في المدن الداخلية في هذا الإرث الثقافي.

كما أنه لابد من تجاوز النقص الحاصل في مجالات التراث وتطوير وسائل العمل وتكثيف عمليات الإنقاذ والتهيئة والترميم والاعتناء بالنسيج المعماري للمدن العتيقة، وتعزيز الحضور الثقافي المغربي بالخارج، وتدعيم التعاون الدولي والوطني لتنمية القدرات الإبداعية والفنية، شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الثقافة:

في الحقيقة ليس هناك تعقيب، كل ما هناك أود أن أشكركم على هذا الاهتمام بقصورنا وبتراثنا، لأن تراثنا يمثل ذاكرتنا الوطنية، وسنعمل في الوزارة كل مجهوداتنا، لتدارك هذا النقص. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، وشكرا لكم على مساهمتكم في هذه الجلسة.

ننتقل الآن إلى آخر سؤال موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات العامة، حول الإصلاح الإداري، للمستشارين المحترمين السادة: محمد دعيدعة، أحمد أخميس، عبد المالك أفرياط، محمد بورمان، خالد لهوير العلمي، محمد الأشقر، مصطفى شطاطبي، عبد الرحيم الرماح، محمد العشاب.

الكلمة لأحد المستشارين.

المستشار السيد محمد العشاب:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير،

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، الدور الهام الذي تلعبه الإدارة من أجل تأهيل الاقتصاد الوطني، وإيجاد الأجوبة الضرورية لكل مستلزمات العولمة وإكراهاتها، كما أن الإدارة هي الأداة الأساسية لتدخل الدولة، في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وأيضا وسيلة لتخليق الحياة العامة واستقطاب الاستثمارات الخارجية.

ولقد حدد قانون المالية لسنة 2007، أربعة أهداف رئيسية لإصلاح الإدارة وذلك ب:

أولا: وضع إدارة حديثة قادرة على المساهمة في تعزيز التنافسية والتنمية المستدامة للبلاد؛

ثانيا: تطوير فعالية تدخل الإدارة، وترشيد نفقاتها قصد تحسين جودة الخدمات؛

ثالثا: اعتماد تدبير عن قرب عبر تنمية مسلسل اللاتمركز واللامركزية؛

رابعا: ترشيد تدبير الموارد البشرية، وذلك في إطار إستراتيجية بعيدة المدى.

لذا نسائلكم السيد الوزير: ما مدى تحقيق هذه الأهداف؟ هل أصبحت الإدارة المغربية أداة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية، أم العكس هو الصحيح؟

أين نحن من سياسة اللاتمركز واللاتركيز الإداري؟

ما هي انعكاسات هذه "الإصلاحات" على العنصر البشري؟ ألا يشكل هاجس التحكم في كتلة الأجور، المحرك الأساسي للإصلاح الإداري المزعوم؟ شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكر السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول المكلف بتحديث القطاعات.

السيد محمد عبو الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا لكم السيد الرئيس المحترم.

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيدة الوزيرة،

في البداية أود أن أشكر السادة المستشارين المحترمين، عن مجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل، على تفضلهم بطرح هذا السؤال الهام، المتعلق بورش تحديث القطاعات العامة، ومدى علاقته بالحكامة الجيدة وبالاستثمار، وكذا بفعالية الإدارة المغربية.

وكما لا يخفى عليكم، يعتبر تحديث الإدارة، الرافعة الأساسية للتنمية المستدامة، وفي هذا الصدد قامت وزارة تحديث القطاعات العامة، بوضع برنامج طموح قابل للتنفيذ على أرض الواقع، هم عدة مداخيل ممكنة لهذا الحديث، ويمكن تلخيص ما تحقق منه فيما يلي:

الورش الأول: دعم سياسة القرب واللاتمركز الإداري؛

ثانيا: تتمين منظومة الموارد البشرية؛

ثالثا: تبسيط المساطر الإدارية؛

رابعا: تنمية الإدارة الإلكترونية؛

وأخيرا المساهمة في تخليق الحياة العامة.

فيما يتعلق بالورش الأول، والمتعلق بدعم سياسة القرب واللاتمركز الإداري، حيث تم اعتماد مبدأ اللاتمركز الإداري، كقاعدة أساسية لإعادة تنظيم الهياكل الإدارية وتوزيع الاختصاصات، بين الإدارة المركزية ومصالحها اللاتمركزة، من خلال إصدار مرسوم بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري.

وبصدور هذا المرسوم، أصبحت كل إدارة ملزمة بإعداد تصميم مديري للاتمركز الإداري، وللإجابة على التساؤل المتعلق بالاختصاصات والصلاحيات المزمع الاحتفاظ بها على مستوى الإدارة المركزية.

كما تم تشكيل مجموعة عمل مكونة من ممثلين عن وزارة الداخلية والاقتصاد والمالية ووزارة تحديث القطاعات العامة، وذلك من أجل وضع تصور استراتيجي وشامل، يعتمد مقاربة ترابية ونظام الجهوية الواسع، كما جاء في الخطاب الملكي السامي، الموجه للمشاركين في الملتقى الوطني للجماعات المحلية بأكادير، في ديسمبر 2006؛

ثانيا: تتمين منظومة الموارد البشرية: يشكل وضع الدلائل المرجعية للوظائف والكفاءات، أداة لتطوير تدبير الموارد البشرية للإدارة، وذلك عبر آليات تحديد الوظائف وتوصيف المهام والأنشطة المتعلقة بها، وكذا حصر وتصنيف الكفاءات المطلوبة لمزاولتها.

كما تسمح هذه الدلائل بإرساء سياسة للتوظيف والحركية، وإعداد برامج للتكوين المستمر، ثم استشراف أرضية لضبط منظومة الأجور على أساس الإنصاف والعدالة.

وفي هذا الصدد، صدر منشور السيد الوزير الأول، في فاتح يونيه 2004، بشأن إعداد دليل مرجعي للوظائف والكفاءات على صعيد كل وزارة، كما صدر مرسوم حول التكوين المستمر بتاريخ 2 دجنبر 2005، المتعلق بالتوجهات العامة في مجال التكوين المستمر، حيث عملت الوزارة على اتخاذ التدابير اللازمة، لعرض إستراتيجية التكوين المستمر على المجلس الأعلى للوظيفة العمومية في دورته المقبلة.

ومن هنا نرى أن هاجس الحكومة هو تثمين الموارد البشرية وتأهيلها، وليس التحكم في كتلة الأجور، التي ارتفعت من حوالي 30 مليار سنة 1997 إلى حوالي 60 أو65 مليار سنة 2007.

ثالثا: تبسيط المساطر الإدارية: يرمي هذا الورش إلى ترسيخ قيم الشفافية في علاقة الإدارة بالمواطن، وتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها للمرتفقين، وتشجيع الاستثمارات الخارجية، وفي هذا السياق عملت الوزارة على مواصلة عملية جرد المساطر التي يجوبها التعقيد مع إعطاء الأولوية للمساطر التي تهم الشرائح الواسعة من المواطنين، حيث تم جرد 566 مسطرة صنفت حسب طبيعتها، كما تم تبسيط 202 مسطرة إلى حد اليوم، ووضع 446 مسطرة على الخط باللغتين العربية والفرنسية، بالموقع الإلكتروني للخدمات العمومية www.servicepublique.ma.

رابعا: تنمية الإدارة الإلكترونية: يشكل مجال استعمال تكنولوجيا المعلوميات في التدبير الإداري أولوية حكومية، تهدف إلى تسهيل ولوج المرتفقين للخدمات العمومية، وتخفيف تكاليف الإدارة وتعميم المعلومة الإدارية، والمساهمة في تخليق الحياة العامة.

وخلال الملتقى السنوي الذي تعده الوزارة حول مدة تقدم البرنامج الوطني للإدارة الإلكترونية، تم رصد أكثر من 190 خدمة، تقدمها مختلف الإدارات على الخط، أذكر منها على سبيل المثال، البوابة الوطنية للإدارة، مركز الاتصال الإداري (CAA) والخدمات على الخط للقطاعات المالية والعدل، وتحديث القطاعات العامة، والصندوق المغربي للتقاعد، إلخ...

وأخيرا المساهمة في تخليق الحياة العامة: في إطار تفعيل برنامج عمل الحكومة في مجال محاربة الرشوة، لا بد من الإشارة إلى أنه تمت المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ومشاريع القوانين المتعلقة بالتصريح بالممتلكات، والمرسوم المتعلق بالصفقات العمومية، كما تم نشر القانون الخاص بالتدبير المفوض للخدمات العمومية، وإصدار المرسوم المحدث للهيأة المركزية للوقاية من الرشوة، حيث عملت الحكومة على اتخاذ التدابير اللازمة لتنصيب "الهيأة المركزية للوقاية من الرشوة".

السيد الرئيس،

السيدة والسادة السادة المستشارون المحترمون،

تلكم هي أهم الأوراش الإصلاحية المنجزة من طرف الحكومة في مجال تحديث القطاعات العامة، ترسيخا للحكامة الجيدة والإصلاح الأمثل للإدارة العمومية المغربية، مما جعل إدارتنا عنصرا فاعلا في خدمة الاقتصاد المغربي، من أجل مواجهة المنافسة الدولية، كما أكد على ذلك الخطاب الملكي السامي بمناسبة افتتاح الدورة التشريعية الحالية، وكما ورد أيضا في التصريح الحكومي المقدم من طرف السيد الوزير الأول، أمامكم في هذا المجلس الموقر، وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، التعقيب للسيد المستشار.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على جوابكم، هناك فرق بين الخطاب، بين النية، وبين الرغبة، وبين الواقع المعاش. هل فعلا نحن الآن عندنا اللاتمركز؟ ويمكن أن نعطي هذه الأشياء بالأرقام، إدارتنا للأسف، مصالحها الخارجية جلها هي عبارة عن مكتب بريدي، واختصاصاته جد محدودة لا يقررون، وهذا شيء الجميع يعرفه، لأن هذا شيء نعيشه.

ثانيا: جل الأطر كاينة في الإدارة المركزية، 12% من عدد مجموع الموظفين الموجودين، كاينين في الإدارة المركزية، كاينين في الرباط، 29% منهم هم أطر بمعنى السلم 10 فما فوق، في حين أنه المصالح الخارجية فيها 76% هم من السلاليم الدنيا من 1إلى 9، واحد العدد من القطاعات يمكن ب40 حتى 60%، ليست لها مصالح خارجية في جل وكل الأقاليم والعمالات.

وبالتالي الحديث على اللاتركيز وعلى اللاتمركز، هو يمكن في خطاباتكم تتقوله، ولكن في الواقع ماكاينش، بالعكس الآن كاينة تجارب أخرى، الإخوان كلهم وجلهم هنا اللي كاين هنا في الجماعات، عايشين الآن تجربة مريرة مع وزارة المالية، خاصة فيما يخص القباضات، اللي كاين إدماجها واللي كان منها من الآن

تسحبت، وكم من مرة يطرح هذا الإشكال على وزير المالية أثناء النقاش،

السيد الوزير،

تقول لنا ماكاينش التحكم في كتلة الأجور، لا آسيدي كاين التحكم في كتلة الأجور، والنقاش الذي كان بتوصية من المؤسسات الداعمة والممولة للإصلاح، أن كتلة الأجور في المغرب مرتفعة مقارنة مع بعض الدول التي لها نفس النمو الاقتصادي، وهنا لا بد أن نفتح قوس، لأن هذه أيضا مغالطة، كتلة الأجور مرتفعة لأن نسبة النمو الاقتصادي ضعيفة.

ثانيا: كتلة الأجور الآن حين تعطى، تعطى على الأجر الخام، في حين أنه إذا أعطيت على الأجر الصافي الذي يصل إليه ذاك الموظف تتولي 9% أكثر من هذا وذاك، السيد الوزير، تيعطيونا كتلة الأجور بأنه 12.8% في حين أنه حسب قواعد المحاسبة الوطنية الجديدة التي تعتمد سنة 1998 كسنة أساس بدل سنة 1980، كتلة الأجور تتولي 10.11، والحكومة السابقة للي أنتم على أي الحكومة الحالية امتدادا لها، دارت عملية المغادرة الطوعية، باش تقلص من كتلة الأجور كان هدفها 11% ولم تصل إلى هذا الهدف، وحولته الآن 2009، لأن كانت عندها التزامات مع الاتحاد الأوربي، مع البنك الإفريقي للتنمية، ومع البنك العالمي، لأن هذوا مؤسسات مانحة وداعمة للإصلاح.

ويمكن أن أعطي مثل الإصلاح الإداري، بناء على برنامج توجه وطني الذي وقعه المغرب مع الاتحاد الأوربي في يناير 2002، للي توصل بمقتضاه ب 426 مليون أورو، منها 81 مليون أورو سنة 2004 لإصلاح الإدارة.

هل فعلا كاين إصلاح في الإدارة؟ نحن نقول لا السيد الوزير، هل فعلا كاين اهتمام بالعنصر البشري؟ نقول لا السيد الوزير، وغيمكن نجيبو هنا منظومة متاع الترقي، التقييم، التنقيط، الإشكالات.

هناك فئة الآن من الموظفين، للي هما الأعوان العموميين، باقي ما استفدوا من الترقية الاستثنائية متاع 2002، بالرغم من أنه الوزيرين السابقين، لا متاع تحديث القطاعات، ولا متاع المالية، وقعوا مرسوم، باش يستفيدوا هاذ الفئة من الموظفين، لأن تم الإغفال ديالهم، وما استفدوش من الترقية الاستثنائية، هاذ المرسوم الآن هو في دواليب وثلاجات الأمانة العامة للحكومة، للي بهذه المناسبة السيد الوزير، نطلب منكم أنكم تديرو المجهود ديالكم، لإخراج ...

التوقيت المستمر وما طرحين الآن الموظفين، وبالتالي ما كاينش للأسف الاعتناء بالعنصر البشري، للي هو الرمح والعمود الفقري متاع أي إصلاح إداري، لا يمكن أن نتحدث عن إصلاح إداري، إلا بالاعتناء بالعنصر البشري.

ومن هنا منظومة متاع التكوين، دابا متاع التوصيف للي اعطيتنا الآن والكفاءات، قول لينا يلاه جوج ديال الوزارات هي للي ديراها، باقي القطاعات ماديرناش، كاين التجهيز، وكاين الفلاحة، وجل القطاعات الأخرى الآن باقي ماكاينش هاذ الشي، فلذلك، بمعنى أنه لما تنقولو شي حاجة، حنا راه أولاد الإدارة، عارفين آشنو واقع، وهاذيك المصالح ديالكم اللي كتبت ليكم ذاك الشي، نقول جزء منه مجانب للحقيقة وللصواب.

ولذلك الإدارة المغربية اليوم هي في قفص الاتهام، كل التقارير وكل الدراسات كتوضع الإدارة المغربية من ضمن المعيقات والعراقيل متاع النمو الاقتصادي، ومتاع استقطاب الاستثمار.

ولذلك حنا مع الإصلاح الشمولي للإدارة، لكي تكون قاطرة للتنمية الاقتصادية، للتقدم الاقتصادي، أن تكون إدارة مواطنة، يقابلها بطبيعة الحال الملزم المواطن، والمواطن المواطن، للنهوض بهذا القطاع هذا لأننا نعرف دوره وما يمكن أن يلعبه في حياتنا.

غير بغينا نقولو للسيد الوزير ما هو منظورنا للإصلاح؟

فيه جزء نتقاطعه معه، وحنا بالنسبة لنا نقول بأن هناك سبعة أسس للإصلاح أساسية وضرورية ومترابطة ومتكاملة فيما بينها:

- كيسبق مبدأ اللاتمركز الإداري، والذي يعتمد على توزيع جديد للمهام بين المركز والمصالح الخارجية؛
- إعادة الاعتبار للقيم الأخلاقية بهدف تخليق المرفق العام، وحسب بعض الدراسات الآن الرشوة والفساد في المرفق العمومي بشكل عام، يلتهم 4،96% من معاملات المقاولات الصغرى، و2،96% من معاملات المقاولات الكبرى، بالأرقام نعرف قدرتها وحجمها؛
- إعادة بناء العلاقة ما بين الإدارة والمرتفقين، من أجل جودة الخدمات العمومية، الجميع اليوم يشتكي من الإدارة؛
- رابعا: تبسيط المساطر الإدارية والإجراءات الإدارية، لضمان السرعة في الإنتاج وعقلنة الزمن داخل المرفق العام؛

- خامسا: تنمية تكنولوجيا المعلوميات، لتطوير قدرات الإدارة، سواء على مستوى التسيير أو التواصل؛

- عقلنة تدبير الموارد البشرية والتوظيف المعقلن والأمثل لقدرات الموظفين، والتحفيز متاعهم، وإعادة النظر في منظومة الترقي والتكوين المستمر، لمسايرة مختلف التحولات ومواكبة مقومات الجودة والمهنية؛

- أخيرا إرساء سياسة جديدة وعادلة في مجال الأجور في الوظيفة العمومية، ترتكز على مبدأ العدالة والإنصاف والحد من الفوارق الشائعة، بين الأجور العليا والدنيا.

شكرا السيد الرئيس.

رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، الكلمة للسيد الوزير في إطار التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، المكلف بتحديث القطاعات:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

أتفهم ملاحظات السيد المستشار المحترم، وفي التعقيب هناك عدة أسئلة، كل ما هناك ستكون لنا إن شاء الله مناسبة في الأيام القليلة المقبلة أثناء مناقشة الميزانيات الفرعية، ربما الأسبوع المقبل.

غير للي بغيت نؤكد عليه باش نجاوبكم على جميع التساؤلات، تكلمتو على المغادرة الطوعية، التوقيت المستمر، هادو جوج ديال النقط، أريد أن أحيلكم على بوابة الوزارة، باش تتأكدوا أن كل الدراسات تؤكد نجاعة هاد العمليات بجوج، أذكر ببوابة الوزارة (www.mmsp.gov.ma).

بغيت في الأخير، أن أؤكد على واحد الشيء مهم، وهو أن الإصلاح الإداري وتحديث الإدارة هو ورش مفتوح، دائم بمعنى كل ما أنجز فهو مهم وأساسي، وأنا متفق معكم، السيد المستشار، هناك المزيد من الأوراش للي خص تزيد تصلح وتفتح فيها نقاش، كيف ما هو الحال في جميع الدول، لأن ما كاينش شي دولة في العالم للي ربما ما عندهاش هاد القطاع، كل دولة كيف كتسميه، كاين اللي كيسميه، الإصلاح الإداري، الوظيفة العمومية، التنمية الإدارية، تحديث الإدارة، إذن هذا شيء طبيعي أن ورش مفتوح الإصلاح الإداري ورش مفتوح دائم.

غير اللي بغيت نأكد عليه في الأخير، وأستسمح، السيد الرئيس، أن الحكومة الحالية عازمة كل العزم على تحديث الإدارة، بناءا على التوجيهات الملكية السامية الواضحة والصريحة عند افتتاح جلالته للدورة التشريعية الحالية، وهذا التحديث لن يتأتى إلا بمساعدتكم وباقتراحاتكم، لأن تحديث الإدارة المغربية وتبسيط المساطر الإدارية، هي حجر الزاوية لتقدم المغرب ونمائه.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم في هذه الجلسة، وأعلن عن اختتام أعمال جلسة الأسئلة الشفهية.

وشكرا للجميع، رفعت الجلسة.